



أضواء جديدة على الاستثمار وتراكم الثروة

في القدس في عصر سلاطين المماليك

الدكتور/ علي السيد علي محمود

كلية التربية - جامعة الفيوم - مصر

كانت القدس في محنتها الحالية تناشد كل المخلصين

للدفاع عنها في مواجهة عدو شرس، يترصد بها الدوائر،

ويبذل كل ما في طاقته لحو هويتها وتهويدها، وضمها للكيان

العبري، وترويج مزاعمه الباطلة بأن المدينة المقدسة لم تكن يوماً عربية وهو

في هذا يستند إلى نسبة العديد من الأماكن بها إلى كثير من أجداد اليهود

الأول (١) فإن من أهم واجبات دارسي التراث التاريخي - والمتخصصين فيهم

بوجه خاص - أن يتصدوا لهذه الأباطيل والمزاعم التي لا تقوى على الوقوف في

وجه الحقائق التاريخية، لا من باب مواجهة هذا العدو فحسب، ولكن من باب

إحقاق الحق وإثبات الشرعية ودحض الباطل.

ونحن أمام دراسة موثقة تعتمد علي مجموعة من الوثائق التي لا تكذب، لأنها وثائق

غير حكومية، تخص الناس البسطاء من أهل بيت المقدس بجميع طوائفهم الدينية، وهي

صريحة غاية الصراحة في تحديد هوية السكان، بل ودياناتهم. هي مجموعة وثائق

الحرم القدسي الشريف، والتي تم العثور عليها في المتحف الإسلامي الواقع غربي الحرم

الشريف ما بين عامي ١٩٧٤م و١٩٧٦م. وقام البروفيسور دونالد ليتل، أستاذ الدراسات

الإسلامية بمعهد ماكجل بمدينة مونتريال بكندا بترقيمها وتصويرها، وترك نسخة من

الميكروفيلم الذي صورته للمتحف الإسلامي بالقدس، الذي قام بدوره بتسليم نسخة منه

للجامعة الأردنية، وبذلك فوت على السلطات الإسرائيلية فرصة الاستيلاء عليها كما استولت على الكثير من المنشآت التاريخية. وحاولت طمس معالمها بما يخدم هدفها من طمس الهوية التاريخية للمدينة المقدسة (٢).

والأمانة العلمية تحتم علينا أن نذكر أن عدداً قليلاً جداً من الباحثين العرب قد أقدموا على دراسة، أو نشر بعض هذه الوثائق أمثال المرحوم الدكتور كامل جميل العسلي الأستاذ بالجامعة الأردنية، حيث قام بالتعريف بهذه المجموعة وأهميتها في دراسة تاريخ المدينة المقدسة ونشر ٤٣ وثيقة منها إلى جانب غيرها من وثائق الأديرة وبعض وثائق السجلات الشرعية في ثلاثة مجلدات صدرت في عمان تحت اسم وثائق مقدسية تاريخية ما بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٥ إلى جانب تفضله بدراسة ونشر ٨ وثائق منها. كذلك قام الدكتور محمد عيسى صالحية أثناء إعارته للعمل بجامعة الكويت بدراسة ونشر عشر وثائق منها في الحولية السادسة ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م من حوليات كلية الآداب بالكويت، ووعد بنشر المجموعة كاملة، لكن يبدو أن الظروف لم تساعد للوفاء بما وعد رغم مرور ما يقرب من ربع قرن على ذلك الوعد.

وقد قمنا بنشر بعض الدراسات التي اعتمدت اعتماداً كلياً على هذه الوثائق، سواء منها ما يتعلق بعروبة القدس، أو مكتبات بيت المقدس في عصر سلاطين المماليك، أو أهمية وثائق الحرم القدسي الشريف في دراسة التاريخ الاجتماعي لبيت المقدس في ذلك العصر، ثم أهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي، وكذلك في دراسة التاريخ الثقافي، ثم أحوال المرأة المقدسية ضمن كتاب المرأة المصرية والشامية عصر الحروب الصليبية الصادر عن المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة عام ٢٠٠٢ م (٣).

وقد أظهرنا أن هذه المجموعة والمدونة على ٨٨٣ ورقة تضم ما بين ١٣٠٠-١٥٠٠ وثيقة تخص البسطاء من الناس من أهل بيت المقدس، وأن فيها معلومات جديدة تماماً عما سبق وأوردناه في كتابنا القدس في العصر المملوكي الصادر عام ١٩٨٦ م بالقاهرة. وأنها معلومات غزيرة وتلقي أضواء جديدة على شتى جوانب الحياة الاجتماعية من زواج وطلاق وخلع، ومهور وما يتعلق بها من مقدم ومؤخر، إلى جانب طبوغرافية المدينة وما بها من حارات (أحياء)، وأنواع السكن، والعلاقات الأسرية، وحصر تركبات المتوفين، أو موجودات من هم على فراش الموت، ومكانة المرأة ودورها في المجتمع، والمنشآت الاجتماعية المختلفة من حمامات وبيمارستانات (مستشفيات). إلى جانب ما تزخر به من معلومات عن الحياة الاقتصادية، مثل أنواع النقود المتداولة، والاستثمارات المختلفة، والقروض، والرهونات، وواردات وصادرات المدينة المقدسة، وأنواع التجار، والمؤسسات

التي تخدم التجارة من خانات وقياسريات، ووكالات، ودكاكين. ثم الحياة الثقافية، كالتعليم وأنواعه، والمنشآت التعليمية لدى جميع الطوائف الدينية، ومرتبات الطلبة والمدرسين، والحوافز الدراسية، وأنواع الكتب وأسعارها، والمكتبات، والأسرار العلمية ونتائجها العلمي، وتوارث الوظائف، بل وحتى الوصفات الطبية.

هذه الوثائق معظمها يخص العصر المملوكي (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)، وقليل منها يخص العصر العثماني، وبها معلومات جديدة لم يرد معظمها في المصادر التقليدية، لذا فهي تلقي الكثير من الأضواء الكاشفة على حياة المقادسة في شتى جوانبها، وهي إن دلت على شيء فهي تدل على عروبة القدس وعلى أصول سكانها العرقية العربية والإسلامية، على عكس ما ترده الدعاية الصهيونية المغرضة. والواقع التاريخي يدحض مزاعم اليهود هذه. إذ من المعروف أن مسيحيي القدس عندما سلموا القدس إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب صلحاً اشترطوا ألا يسكن فيها يهود. وأن المسلمين وإن كانوا قد سمحوا لهم بزيارتها أو حتى الإقامة فيها لتسامحهم الديني معهم، فقد كان عدد اليهود فيها ضئيلاً جداً. ولم يختلف وضع اليهود عن ذلك حتى في ظل الاحتلال الصليبي لها. ولنستشهد بأقوال الرحالة اليهود الذين زاروها. فقد ذكر الرحالة اليهودي بنيامين التпли الذي زارها عام ١٧٣م أنه وجد بها مائتين من اليهود الذين يسكنون في أحد أحياء المدينة تحت برج داود (٤). وبعد ذلك بسبع سنوات وفي نفس الفترة زارها الرحالة اليهودي بتاحيا عام ٥٧٦هـ/١١٨٠م، وذكر أنه وجد بها يهودياً واحداً فقط هو الحاخام إبراهيم الصباغ، وسمي كذلك لأنه كان يعمل في صناعة الصباغة (٥). وفي بداية العصر المملوكي زارها الرحالة اليهودي نعمانيدس عام ٦٦٦هـ/١٢٦٧م، وذكر أنه وجد بها اثنين من اليهود فقط، وكانا يعملان بالصياغة، وهما أخوان (٦) وفي عام ٨٨٦هـ/١٤٨١م زارها الرحالة اليهودي موشلام الفولتيري، وذكر أن في القدس ٢٥٠ يهودياً يسكنون في بيوت يملكونها بما يوحى بزيادة عددية بسيطة (٧). ويذكر الرحالة الألماني فابري الذي زارها عام ٨٨٠هـ/١٤٨٣م أن عدد اليهود كان في المدينة أكثر من خمسمائة، مما يعد مؤشراً على التزايد المتواضع (٨). أما الرحالة اليهودي عوبديا الذي زارها عام ٨٩٤هـ/١٤٨٨م فإنه يذكر أن سبعين عائلة يهودية، كانت تسكن بيت المقدس عند زيارته لها. وهذا الوصف يتفق تماماً مع ما ذكره مؤرخ بيت المقدس المعاصر مجير الدين، الذي ذكر أن في المقدس نحو ثلاثمائة يهودي يعيشون في حارة تدعى حارة اليهود، يفصلهم عن الحرم الشريف أحياء إسلامية صرفة (٩).

وينبغي أن نذكر أنه إذا كان عدد اليهود قد شهد تزايداً ضئيلاً في العصر المملوكي، فليس معنى هذا أنهم كانوا يشكلون أكثرية، ذلك أن صاحب مرآة الزمان يشير إلى أنه

كان باستطاعة المدينة أن تستوعب أكثر من مائتي ألف من السكان (١٠) كما أن العماد الأصفهاني وهو معاصر يؤكد على أن المدينة كانت تستوعب أكثر من مائة وعشرين ألفاً من السكان (١١).

كما تجب الإشارة إلى وثائق حصر التركات والممتلكات والتي تشكل نسبة كبيرة من مجموعة الوثائق، حيث بلغ عددها حوالي ٤٠٠ وثيقة تؤكد على أن جميع سكان المدينة بجميع طوائفهم الدينية ومنذ بداية العصر المملوكي كانوا يخضعون للشريعة الإسلامية في مجال تحديد الورثة وأنصبتهم من التركات ودخول بيت المال شريكاً في الميراث إذا كان الشخص المتوفى مات ولم يترك ورثة يستغرقون الإرث كله، أي كانوا من النساء فقط أو البنات (١٢).

هذا إلى جانب أن الوثيقة رقم ٣٧ من وثائق الحرم القدسي الشريف الخاصة ببيدات العصر العثماني والمؤرخة في عام ٩٨٠هـ/ ١٥٧٤م تحسم الموضوع بشكل نهائي وغير قابل للجدل بأن عدد اليهود في القدس كان آخذاً في التناقص منذ أواخر العصر المملوكي وحتى أواخر القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي حيث تشير هذه الوثيقة إلى أن عدد اليهود بها كان قد وصل إلى ١١٥ فرداً تجبى من ٦٠ منهم الضرائب لمصلحة الخاص السلطاني، ومن ٥٥ لمصلحة أوقاف الحرم القدسي الشريف (١٣) ويدعم الوثيقة السابقة الوثيقة رقم ٣٠ المؤرخة في سنة ١٠٦٠هـ/ ١٦٥٤م وهي خاصة بتأجير يهود القدس مقبرة في وقف الثوري الكائن بخط العامود بحذاء قرية سلوان لدفن موتاهم فيها لمدة تسعين سنة، والتي استولت عليها السلطات الإسرائيلية بعد سنة ١٩٦٧م. فكيف كانت لهم السيادة على القدس وليس لهم فيها مقبرة لدفن موتاهم؟ (١٤).

أنماط الاستثمار وتراكم الثروة:

أولاً - العلم واستثماراته:

كان الاشتغال بطلب العلم بمراحله المختلفة وما ينجم عن ذلك من تولي العديد من الوظائف يأتي في مقدمة أشكال الاستثمار. وتنبغي الإشارة إلى أن التعليم في بيت المقدس كان يتم على مرحلتين، هما مرحلة التعليم العام في سنوات الطفولة والمراهقة وحتى سن العشرين أحياناً، ثم المرحلة الثانية وهي التي تشبه إلى حد بعيد مرحلة التعليم العالي الحديث. وقد تطلب هذا النوع من التعليم أنواعاً مختلفة من المنشآت التعليمية، وهي الكتاب أو المكتب الذي اقتصر التعليم فيه على المرحلة الأولى، ثم المسجد والمدرسة والزاوية والخانقاه والقبة والبيمارستان وهذه المنشآت الأخيرة خاصة بدراسة

المرحلة الثانية (١٥).

والجدير بالذكر أن طلب العلم في ذلك العصر كان يعد مجالاً طيباً للحصول على الثروة وتراكمها، كما كان لطلاب العلم الكثير والكثير من المنشآت العربية والإسلامية على الرغم من صغر حجم المدينة المقدسة، إذ شيد كثير من سلاطين وأمراء الممالك وأهل الخير واليسار الكثير منها، لدرجة أن مؤرخ القدس وهو معاصر يعدد لنا أكثر من أربعين مدرسة فيها، وأكثر من عشرين زاوية، فضلاً عن مكاتب الأطفال والمساجد. أما بالنسبة لمكاتب ومدارس التعليم الخاصة بالمسيحيين فقد ذكر بأنها تزيد على العشرين (١٦) بل وتشير بعض المصادر إلى أن المشاهد والترب اتخذت مؤسسات تعليمية، حيث رتب بها منشئوها المدرسين والطلبة، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على مدى اتساع دائرة النشاط العلمي فيها (١٧). وقد وجدت تلك المنشآت التعليمية في نظام الأوقاف خير دعامة تشد أزرها وتمكنها من البقاء الاستمرار في أداء رسالتها، أو بعبارة أخرى فإن حياة كل من المدرسة والزاوية والمكتب (الكتاب) والتربة والمسجد لم تكن رهناً بحياة مؤسسها، حيث كان يوقف عليها من الأوقاف ما يضمن به لها الاستمرار في أداء رسالتها عقب وفاته (١٨).

وإذا ألقينا نظرة على معدلات دخول طلاب العلم والمستغلين به وكما تعكسها الوثائق نستطيع القول بأن الاشتغال بطلب العلم كان من الاستثمارات الهامة في حياة الناس لا في القدس وحدها بل في سلطنة المماليك بأكملها والتي شملت مصر والحجاز، وأجزاء من ليبيا، وسورية، ولبنان، وفلسطين، والأردن، وأجزاء من آسيا الصغرى، بل وفي بقية البلدان العربية والإسلامية. هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن دخل مؤدب الأطفال في المكتب الواحد تراوح ما بين ٣٠ درهماً شهرياً ومائة درهم، حسب شهرة المؤدب ومكانته ومقدار الريع الذي تدره الأوقاف المحبوسة على المكتب. وقد تساوى دخل المؤدب مع المقرئ الذي يقوم بتحفيظ الأطفال القرآن الكريم، والمكتب الذي يقوم بتعليم الأطفال الخط. بالإضافة إلى أنه جرت العادة أن يتم صرف ٥٠ درهماً للمؤدب عن كل طفل يختم القرآن الكريم كنوع من الحوافز المادية، إلى جانب ما يتلقاه من أهل ذلك الطفل من هدايا عينية ونقدية عند احتفالهم بختم طفلهم القرآن. أما العريف وهو بمثابة المساعد للمؤدب فقد تراوح دخله الشهري من الكتاب ما بين ٣٠ درهماً شهرياً و٤٠ درهماً شهرياً، وتلميذ المكتب فقد كان يحصل على ما لا يقل عن ٣٠ درهماً شهرياً طوال فترة دراسته بالإضافة إلى ٥٠ درهماً عند ختمه للقرآن الكريم، أو حين ينتهي من حفظ بعض أجزاء من الإنجيل. فضلاً عن حصول كل من المؤدب والعريف والمقرئ والمكتب وتلاميذ المكتب على قدر كاف من الخبز يومياً، وكذلك التوسعة في شهور كل من رجب

وشعبان ورمضان والعديد من دراهم وحلوى وكسوة ولحوم. ويمكننا من خلال استعراض ما جاء في وثيقة وقف السلطان الناصر حسن بن محمد بن قلاوون على كتابه الذي أنشأه بالقدس أن نتعرف على المبالغ التي كانت تتفق على ذلك الكتاب سنوياً وهي على النحو التالي:

٢ مؤدب × ١٠٠ درهم شهرياً × ١٢ شهراً = ٢٤٠٠ درهماً سنوياً.

٢ عريف × ٤٠ درهماً شهرياً × ١٢ شهراً = ٩٦٠ درهماً سنوياً.

١٠٠ طفل × ٣٠ درهماً شهرياً × ١٢ شهراً = ٣٦٠٠٠ درهماً سنوياً.

ثمن أدوات كتابية وماء وحصر وأضحية وحلوى = ٣٠٠٠ درهم سنوي.

وذلك يكون إجمالي ما يصرف على هذا المكتب - ٤٤٧٢٠ - وهو مبلغ بلا شك كبير بمقاييس ذلك العصر، لكنه يوضح لنا إدراك المسؤولين في الدولة لأهمية الإنفاق على التعليم كنوع من الاستثمار الأمثل لتنمية شباب الغد (١٩) وقد كان هذا الكتاب واحداً من أكثر من أربعين كتاباً في المدينة المقدسة للمسلمين والمسيحيين فقط وكما سبقت الإشارة بذلك.

أما الطلاب في مدارس القدس في ذلك العصر، أي طلاب الكليات الجامعية فقد تراوح دخل الطالب الشهري ما بين ٧٥ درهماً شهرياً للطالب الذي يدرس الحديث النبوي الشريف فقط، ولغيره من الطلاب ما بين ٤٥ درهماً شهرياً فأكثر، بل وصل في بعض الأحيان إلى مائة درهم شهرياً. كما كان في كل مدرسة من المدارس معيد أو أكثر، وكان أقل ما يتقاضاه المعيد شهرياً ٣٠ درهماً ووصل في كثير من الأحيان إلى ١٠٠ درهم شهري + ثلثي رطل من الخبز يومياً وأوقية من لحم الضأن المطبوخه. أما المدرس وهو أستاذ المادة فتشير الوثائق إلى أنه كان يتقاضى ما بين ١٢٠ درهماً شهرياً و ١٥٠ درهماً شهرياً، بل وصل في بعض الأحيان إلى ٤٥٠ درهماً شهرياً. أما شيخ المدرسة وهو بمثابة العميد في كليتنا حالياً فقد كان يحصل على عشرة دنانير أي حوالي ٥١٠ درهماً شهرياً. وكان في كل مدرسة قارئ للمصحف الشريف يصرف له شهرياً ما بين ٣٠-٧٠ درهماً، ووصل في بعض الأحيان إلى ما بين ٨٠-٢٠٠ درهماً شهرياً.

كما كان هناك قارئ للحديث النبوي الشريف تناول ما بين ٣٠-٢٠٠ درهماً شهرياً، إلى جانب مفرق المصحف والذي عرف بمفرق الربعة الشريفة، والذي تراوح دخله الشهري ما بين ١٠-١٠٠ درهم شهرياً، إلى جانب الإمام الذي كان أقل ما يصرف له ٨٠ درهماً إلى جانب ما كان يحصل عليه كل واحد من هؤلاء من خبز وزيت زيتون وصابون

ولحوم ضأن مطبوخة يومياً (٢٠).

ونحن إذا نظرنا إلى مدرسة الناصر حسن بن محمد بن قلاوون، وما كان يصرف فيها لطلبة العلم والمدرسين والإمام وقارئ المصحف وقارئ الحديث الشريف والمعידين من مبالغ وصلت حسبما تذكر الوثيقة إلى ٥٧٧٦٨ درهماً سنوياً لأدركنا ضخامة ما كان يتم تحصيله للمشتغلين بالعلم في أكثر من أربعين مدرسة سبقت الإشارة إليها (٢١).

أما عن بيوت الصوفية من زوايا وربط وغيرها فإن الوثائق توضح لنا مدى ما تمتع به طلبة التصوف والمتصوفة من دخول مرتفعة. حيث كان شيخ الصوفية يحصل على ٦٠ درهماً شهرياً + ثلث رطل من زيت الزيتون + ربع رطل صابون + رطل من الخبز يومياً. أما طلبة التصوف فقد كان يتم تقسيمهم إلى ثلاث مجموعات أو ثلاث فرق بمصطلح عصرنا الحالي. الفرقة الثالثة وهم الذين أطلق عليهم لقب «المنتھين» ويحصل كل واحد منهم على ٤٥ درهماً شهرياً ويحصل كل واحد من الطلاب الذين عرفوا بلقب «المتوسطين»، كل واحد منهم على ١٥ درهماً شهرياً ونصف رطل من الخبز يومياً. والفرقة الأولى والذين أطلق عليهم «المبتدئين» ويحصل الواحد منهم على ١٠ دراهم شهرياً + نصف رطل من الخبز. بالإضافة إلى أنه كان يصرف لكل طالب من طلاب الفرق الثلاث كل يوم سدس رطل من زيت الزيتون + ربع رطل صابون (٢٢).

كما أننا نسمع عن المدرسة الأشرفية بالقدس نسبة إلى السلطان الأشرف قايتباي (٨٧٢-٩٠١هـ/١٤٦٨-١٤٩٦م) فقد نصت وثيقة الوقف على أن يقيم بالمدرسة ستون صوفياً يصرف لهم تسعمائة درهم شهرياً، لكل منهم خمسة عشر درهماً (٢٣).

أما عن دخل الصوفية من النساء في الربط المعدة لهم، فقد كانت شيخة رباط النساء تحصل على ٢٠ درهماً شهرياً + نصف رطل من الخبز يومياً، بينما تحصل كل امرأة من الصوفيات على سبعة دراهم ونصف شهرياً + ثلث رطل من الخبز بالإضافة إلى ما يحصلن عليه في شهور التوسعة وهي رجب وشعبان ورمضان من ملابس ومقادير إضافية من الطعام والحلوى وكذلك في عيد الفطر المبارك، أما عيد الأضحى فكان يحصلن على قدر طيب من لحوم الأضاحي. أما ما يتعلق بالأديرة الخاصة بالمسيحيين وهي التي اتسمت بالزهد فلم نصل إلى أية معلومات عنها (٢٤).

وهناك قصة عن أحد الصوفية من أبناء بيت المقدس والذي جاء ذكره في ٤١ وثيقة من مجموعة الحرم القدسي. يمكن أن نقف منها على مدى ما تمتع به أمثال هذا الصوفي من دخول مرتفعة (٢٥) والطالب الصوفي هذا يدعى برهان الدين إبراهيم الناصري نراه في عام ٧٧٧هـ/١٣٧٥م يطلب صدقة من قاضي القدس الشافعي بأن

يصرف له صدقة من الرباط المنصوري نسبة إلى السلطان المنصور سيف الدين قلاوون (٦٧٨-٧٨٩هـ/١٢٧٩-١٢٩٠م) عبارة عن أربعة أرغفة وسكن في أحد بيوت الصوفية. ثم في سنة ٧٨١هـ/١٣٧٩م أي بعد أربع سنوات تتوالى عليه الوظائف كقارئ لدرس الميعاد أو درس الوعظ والإرشاد، ثم قارئاً للمصحف الشريف، ثم قارئاً للحديث النبوي الشريف في قبة الصخرة والمسجد الأقصى، وبعد سبع سنوات أي في سنة ٧٨٨هـ/١٣٨٦م يقوم بشراء قطعة أرض، ويبنى عليها منزلاً في أحد أحياء القدس المتوسطة من عدة أدوار في حارة (حي) خط الطواحين. وقصة هذا الشخص تعتبر مثلاً على أثر الثروة في الحراك الاجتماعي من طبقة المعدمين إلى طبقة أصحاب الأملاك. ولعل أبناءه قد حافظوا على ثروته ووظائفه التي ورثوها والشريحة الاجتماعية التي وصلوا إليها وإن كانت الوثائق لم تذكر شيئاً عن ذلك (٢٦).

ولما كانت المهنة أو الحرفة عملاً يتناقله الأبناء عن الآباء، أو يتعلمه الأفراد في مواقع العمل بأسلوب ما يسمى اليوم التلمذة المهنية في ذلك العصر، لذا فليس من الغريب أن يظهر عدد من الأسرات العلمية، حوالي ٥٠ أسرة علمية وتنافسها في الحصول على العلوم المؤهلة لنيل الوظائف المختلفة لما تحققه من دخول مرتفعة، وما توفره من مكانة اجتماعية وجاه في المجتمع وداخل نطاق الأسرة، وقيام علاقات وطيدة مع السلطات الحاكمة. وظل الحال هكذا طوال العصر المملوكي والعصر العثماني بدليل وجود ١٢ وثيقة من الوثائق الخاصة بتوليته كثير من أبناء تلك الأسرات العلمية للعديد من الوظائف إما منفردين، وإما مناصفة بين أبناء أسرة وأخرى (٢٧).

وفي إحصائية قمنا بها لكتاب الأنس الجليل والذي يعتبر من المصادر الهامة التي اعتمدنا عليها في كثير من دراستنا، والذي يعتبر المصدر الوحيد الذي اهتم فيه مصنفه بذكر طلاب العلم الذين اشتغلوا بالعلوم الدينية من حديث وتفسير وفقه، وقد قسمهم حسب مذاهبهم الدينية وهم الذين اطلع على تراجمهم فقط وكانت النتيجة على النحو التالي: ٢٩٨ فرداً من الشافعية، و٦٥ فرداً من الحنابلة، و٣٣ من المالكية و١٤ من الحنفية. وبذلك يكون إجمالي عددهم ٤١٠ شخص من المذاهب الأربعة (٢٨) وهؤلاء هم فقط الذين وقف مؤلف الكتاب على تراجم لهم، فإذا أضفنا إلى هؤلاء الذين لم يقف على تراجم لهم وقارنا بين ذلك العدد وبين مساحة المدينة والتي يذكر أحد الباحثين أنها لم تكن تزيد عن ٨٦٨ ألف متر مربع لتأكدنا من أن نسبة كبيرة من سكانها قد اهتموا بطلب العلم كنوع من الاستثمار الأمثل آنذاك (٢٩).

كذلك تجدر الإشارة إلى أن الطبقة المثقفة والذين عرفوا باسم أرباب العمامة أو

المعممين قد أتاحت لكثير منهم تولي بعض الوظائف الإدارية على بعض المنشآت الوقفية مما كان عاملاً هاماً ساعدهم على تكديس أو تراكم الثروة، مثل إدارة الأوقاف والتي عرف من يتولاها باسم الناظر والذي كان ريع الأوقاف كله تحت يديه يتصرف فيه وفق ما يراه صالحاً. إلى جانب وظيفة الكاتب أو العامل حيث جاء في وثيقة وقف السلطان الناصر حسن بأن «يصرف في كل شهر لكاتب يتولى كتابة الحساب ونظمه على عادة أمثاله في مثل ذلك مائة درهم واحدة وخمسون درهماً نقرة» (٣٠) ومنها وظيفة الشاد وهو بمثابة المشرف أو المفتش على أرباب الوظائف في الوقف ويعمل ما فيه مصلحة الوقف العائد نفعها على مستحقيه (٣١). والذي جاء ذكره في وثيقة وقف السلطان الأشرف قايتباي على المدرسة الأشرفية بالقدس والجامع بغزة والذي كان يصرف له ألفا درهم سنوياً، بينما كان يصرف لشاد أوقاف نفس السلطان على أوقافه في انقدهس ألفا درهم كذلك (٣٢) ومنها وظيفة المشارف أو المشرف والذي يقوم بالإشراف على أعمال المراقبة المالية في الوقف، وقد جاء في بعض الوثائق أن راتبه السنوي تراوح ما بين ألف درهم، و٣٦٠٠ درهماً سنوياً. وكذلك وظيفة الجابي وهو الذي يتولى استخلاص وجباية الأموال الهلالية (الشهرية)، والأموال التي يتم تحصيلها سنوياً أو على أقساط، ولم يكن راتبه يقل عن سابقه. وكذلك وظيفة الصيرفي الذي وصل راتبه إلى مائة درهم (٣٣). ومنها وظيفة الشاهد في الأوقاف وهو الذي يقوم بضبط ما يحضر من ريع الوقف، وقد بلغ راتبه الشهري مائة درهم كذلك (٣٤).

هذا إلى جانب أنه أتيج لكثير من هؤلاء المعممين الحصول من السلاطين على العديد من الرزق، وهي عبارة عن أراض زراعية يعطيها الخلفاء والملوك والسلاطين بمقتضى حجج شرعية أو تقاسيط ديوانية إلى بعض الناس على سبيل الإحسان والإنعام، مع إعفائها من الضرائب والتي أطلق على الواحدة منها كذلك «رزقة بلا مال» كما عرفت باسم «الرزق الإحباسية» أو «الأراضي المؤبدة»، وكان يتوارثها الخلف عن السلف (٣٥) مما ساعد الكثيرين منهم على تراكم الثروة في ذلك العصر، بل وفي العصر العثماني كذلك (٣٦).

ثانياً - استثمارات المرأة:

لأن هذه المجموعة من الوثائق تخص البسطاء من الناس بجميع طوائفهم الدينية وكما سبق أن أشرنا، فقد عكست لنا حقيقة هامة وهي أن المرأة المقدسية قد كانت لها ذمتها المالية الخاصة بها المستقلة تماماً عن الرجل سواء أكان أباهاً، أم خالها، أم عمها، أم زوجها. فقد جاء في الوثيقة رقم ٢٨٢ بتاريخ ١٧ رجب سنة ١٧٤٠هـ/١٣٢٩م. وهي خاصة بامرأة تدعى «الحاجة جلييلة شيرين بنت عبدالله زوج برهان الدين الناصري،

قارئ الحديث الشريف» أنها قد اشترت بمالها لنفسها دون غيرها من الحاجة المصونة بيرم بنت عبدالله زوج الصدر الأجل زين الدين خضر الجارية التكرورية الجنس بثمان مبلغة من الدراهم الفضية معاملة الشام المحروس أربعمئة درهم وثمانون درهماً نصفها مائتاً درهم وأربعون درهماً» (٣٧). وعبارة بمالها لنفسها دون غيرها توضح استقلال ذمتها المالية.

كما أثبتت الوثائق أن المرأة كانت تستثمر أموالها بنفسها ولنفسها أو لغيرها، ولها الحق وحدها في أن توكل عنها من تشاء، وأن تلغي هذا التوكيل إذا رأت في ذلك ما يتعارض مع مصالحها الخاصة، فالوثيقة رقم ٧١٠ المؤرخة في ٦ رمضان سنة ٧٩٥هـ/١٣٩١م تذكر أن المرأة الكامل (أي البالغ العاقل) فاطمة بنت الشيخ برهان الدين بن جمال الدين أشهدت على نفسها عند قاضي قضاة القدس الشافعي أنها عزلت والدها الشيخ برهان الدين إبراهيم من الوكالة الصادرة منها له قبل تاريخه، وأنه ليس بوكيل لها في أمر من الأمور لا من جهة إرث ولا غيره وأنها كما وكلته فهو معزول (٣٨).

ولم تكن المرأة توكل عنها من يقوم بتصريف الأمور المالية فحسب وكما سبقت الإشارة في الوثيقة السابقة، فإن الوثيقة رقم ٢٩٠ المؤرخة في غرة المحرم سنة ٧٩٧هـ/٢٧ أكتوبر ١٣٩٤م تؤكد أنه كان في استطاعتها أن توكل من تشاء في بعض الأمور الأخرى، مثل أداء مناسك الحج، حيث تذكر هذه الوثيقة امرأة مقدسية تدعى مؤنسة بنت علي بن داود النابلسية أنها قد وكلت برهان الدين إبراهيم ابن المرحوم إبراهيم بن سليمان أحد الصوفية في الخانقاه الصلاحية ليحج عنها، ودفعت له جميع المصاريف اللازمة لذلك (٣٩).

كما يمكننا أن نستدل من الوثيقة رقم ١٦٣ من نفس مجموعة الوثائق والمؤرخة في ٩ ذي القعدة عام ٧٩٣هـ/١٣٨٩م على حرية المرأة المقدسية في ذلك العصر في التصريف في مالها بالشكل الذي تراه، هذه الوثيقة عبارة عن وثيقة حصر موجودات امرأة على فراش المرض تدعى جوهرة بنت صلاح بن أبي بكر الدمياطية كانت تقطن بحارة الحيادة الواقعة بين حارة الشرف من جهة الشمال وحارة المغاربة من جهة الغرب (٤٠) والتي يظهر منها أنه كان من ممتلكاتها «زوج حلق ذهب بلولو» وأنها رهنّت فردة من هذا الحلق «عند صدقة التاجر الحلبي» و«الأخرى من الدلالة المشرفية رهن على ثلاثة دراهم» وذكرت أن في ذمتها لمحمد ابن الجوشي التاجر بالقدس الشريف سبعة وثمانين درهماً، وللدلالة المشرفية خمسة وثلاثين درهماً... أي أنها كانت تقوم بالاقتراض بنفسها ولنفسها. كما جاء بالوثيقة أن «في ذمتها لمؤمنة زوج البهشيني أحد عشر درهماً». أو بعبارة أخرى أنها كان لها مطلق الحرية في ممارسة كثير من أنواع المعاملات

المالية ومنها الاقتراض والرهن (٤١).

ليس هذا فحسب، بل إنها كانت تتصرف في مالها حسبما ترى، كأن تبني بعض الربط وتقوم بوقفها على النساء من أهل بيت المقدس، فالوثيقة رقم ٨٢٣ المؤرخة في ٢٥ ربيع الأول سنة ٧٤٧هـ/١٣٤٦م وهي وثيقة تثبت أن إحدى نساء القدس وتدعى فاطمة بنت محمد بن علي قد وقفت «جميع عمارتها المستجدة بالقبو الروماني: بدارها بحارة المغاربة بالقدس الشريف على من يسكنها من الفقراء العجايز من المغاربة سكناً من غير الانتفاع بظهر القبو المذكور...» وفي آخر الوثيقة توقيع أربعة من الشهود على تصرفها هذا (٤٢).

ومن هذه الربط يأتي رباط المارديني على يمين الداخل إلى الحرم والذي يقول عنه مؤرخ القدس: «وقفه منسوب لامرأتين من عتقاء الملك الصالح صاحب مردين، وشرطه أن يكون لمن يرد من ماردين. وقد وقفت على محضر ثابت بوقفه، تاريخه في سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة» (٤٣).

وفي مجال المؤسسات التعليمية فقد قامت المرأة ببناء الكثير منها من مالها ووقفها، كما أوقفت عليها بعض الخانات التي شيدها. من ذلك المدرسة الملكية التي بناها أحد أمراء السلطان الناصر محمد بن قلاوون ويدعى الحاج ملك الجوكندار سنة ٧٤١هـ ثم قامت زوجته وتدعى ملك بنت قلاوون الناصري بالوقف عليها سنة ٧٤٥هـ ووقفت عليها جميع الخان بمدينة غزة المعروف بخان الحباكين وجميع الحوانيت السبع الملاصقة للخان المذكور من جهة الشرق والمجاور للربيع المعروف بالواقفة بمدينة غزة، وتاريخ الوقفية سنة ٧٥٧هـ/١٣٥٦م وأصبحت كمعظم المدارس دار سكن ويسكنها منذ الثمانينيات من القرن التاسع عشر للميلاد جماعة من آل الخطيب، وفي المدرسة ضريح السيدة ملك المذكورة (٤٤).

ومن المدارس التي شيدها المرأة من مالها الخاص المدرسة العثمانية، وهي إلى اليسار من باب المسجد الأقصى المدعو باب المطهرة، واقيتها امرأة تسمى أصفهان شاه خاتون، وعليها أوقاف ببلاد الشام وغيرها من البلاد، ودفنت الواقفة لها بالتربة المجاورة لسور المسجد الأقصى الشريف، وقد بنيت المدرسة سنة ٨٤٠هـ/١٤٣٦م، وفي الجهة الشمالية الشرقية منها غرفة ضريح، وفي الغرفة قبران مغطيان بالقماش، وكانت هذه المدرسة من المدارس الهامة في القدس، واستمر التدريس فيها أربعة قرون على الأقل، وفي العصر العثماني تحولت إلى سكن يسكنها اليوم جماعة من آل الفتاني، وهي تضم إلى جانب المدرسة والضريح مسجداً. وقد تصدع المبنى كله بسبب الحفريات الإسرائيلية

تحت المدرسة، واستولت سلطات الاحتلال على المسجد (٤٥).

ومنها أيضاً المدرسة الخاتونية. بنتها امرأة تدعى السيدة أو الخاتون طشنق المظفرية المتوفاة ٧٨٩هـ/١٢٨٧م والتي بنت الدار الكبرى التي تعرف منذ أواخر القرن العشرين باسم دار الأيتام الإسلامية. ويضم مبنى هذه المدرسة ضريحاً وقاعة للاجتماعات (مجمع) وإيوانين وكلها في طابق في مستوى الحرم. وفي الطابق الذي تحته غرف للسكن تحيط بصحن المدرسة التي كانت حدودها الجنوبية تطل على سوق القطنانين، وتعرف اليوم المدرسة باسم دار ابن الخطيب إذ يسكنها جماعة منهم (٤٦).

أما عن مصادر أموال المرأة فقد تعددت تعدداً واضحاً تذكره لنا مجموعة الوثائق، إذ يأتي ما ثرته المرأة من أحد والديها كمصدر عام في تكوين ذلك، وكثيراً ما تبدي من الحرص على أموال التركية ما يجعلها لا تتوانى عن طلب نصيبها وتطالب المسؤولين في الدولة بالتدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية وحفظ التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين أفراد المجتمع، يؤكد ذلك ما جاء في الوثيقة رقم ٢٧٨ من وثائق الحرم القدسي، وهي عبارة عن «قصة» أي شكوى مرفوعة إلى قاضي القدس الشافعي من إحدى النساء المقدسيات وتدعى «غالية ابنة عثمان بن تعيلب» تذكر فيها أن والدها قد خلف وقفاً على الذرية لها ولأختها وأخيها، فقام أخوها بالاستيلاء عليه، وحرمها من نصيبها من ريع الوقف. كما أن والدها ترك مائتي رأس غنم، وكرم في أرض ماملا المعروفة في ظاهر القدس على بعد حوالي ميل من باب الخليل، ودارين وقطعة أرض زراعية، كل ذلك استولى عليه أخوها، وتطلب من القاضي مساعدتها في استرداد حقها (٤٧).

ومن مصادر دخل المرأة ما كانت تدخره مما يعطيه لها زوجها كمصاريف للمنزل، حتى ولو اضطر للسفر بعيداً عن المدينة المقدسة، فقد كان عليه أن يدفع لزوجته وقبل سفره ما تواجه به تكاليف الحياة فترة غيابه. وهناك إشارة في إحدى الوثائق إلى أن رب الأسرة دفع لزوجته ثمن ٣ وبيبة من القمح وطحنها، وثمر الحطب اللازم كوقود وثمر الزيت اللازم للطعام والإضاءة، وعشرين درهماً أسبوعياً لشراء لوازم أخرى طوال مدة غيابه (٤٨).

ويؤكد لنا رئيس طائفة الفرنسيسكان بالقدس في ذلك العصر في أواخر القرن التاسع الهجري، الخامس عشر الميلادي كثرة هذه الأموال بقوله: «أنه يجب أن تعلم أن المرأة تلقى كثيراً من التقدير والاحترام من الرجل، وعلى الرجل أن يقدم لها يومياً كثيراً من الأموال نظير تكاليف الحياة...» ثم نراه يقول: «وكذلك كان على الرجل أن يمنحها الكثير من النقود سنوياً لشراء ما يلزمها من ملابس وأحذية، وكذلك الحال عندما تلد

طفلاً جديداً...» (٤٩).

ولا يفوتنا أن نذكر أن بعض المصادر المعاصرة والوثائق تلقي كثيراً من الأضواء على بعض الحرف والوظائف النسائية التي ساعدتها على الحصول على المال وتراكمه. فمن الحرف التي تخصصت فيها المرأة حرفة «الغاسلة» أو «المغسلة»، وهي التي تقوم عادة بتغسيل الموتى من النساء وإعداد الأكفان لهن، وقد كانت تخضع في عملها هذا لإشراف المحتسب، وغالباً ما تأخذ منه تصريحاً لمزاولة مهنتها هذه. ومن الطريف أن الغاسلة كانت تقوم بمهام الطبيب الشرعي في عصرنا الحالي، وبخاصة فيما يستراب منه في حالة وفاة إحدى النساء إذا كان موتها طبيعياً أم ماتت مخنوقة أو مقتولة. إذ كان عليها أن تدلي بشهادتها أمام المحتسب وقاضي القضاة الشافعي في القدس بأن المتوفاة ليس بها أثر ضرب أو جرح أو كسر وأنها ماتت بقضاء الله وقدره، أو عكس ذلك (٥٠).

ومن الحرف المتعلقة بالموتى كذلك حرفة «النائحة» أو «الندابة»، ومن الحرف المتعلقة بالزواج حرفة «الخاطبة»، و«الماشطة» أو «البلانة». ومن الحرف التي أقيمت عليها المرأة حرفة الدلالة، وواضح مما جاء في الوثيقة رقم ١٦٣ المؤرخة في ٩ ذي القعدة أن عملها لم يكن قاصراً على تزويد النساء بما تحتاجه الواحدة منهن من أقمشة وملابس وخلافه، إنما كانت الدلالة تقوم أيضاً بعملية الإقراض للنساء نظير رهن (٥١).

ولقد عملت المرأة المقدسية بغير ذلك من الحرف، مثل «المجبراتية»، و«القابلية»، أو الداية، و«الخياطة»، والواعظة، و«الشيخة»، و«المحدثه» أو «المسندة»، إلى جانب «ضاربة الرمل والودع» (٥٢).

والوثائق توضح بعض الحرف والوظائف التي اشتغلت بها المرأة ولم تذكرها المصادر التقليدية عن بيت المقدس، طوال العصر المملوكي وبدايات العصر العثماني، إذ تذكر لنا الوثيقة رقم ٣٤ المؤرخة في سنة ٩٦٣هـ/١٥٥٧م والوثيقة رقم ٢٣ المؤرخة في سنة ٩٧٢هـ/١٥٦٦م أن بعض نساء بيت المقدس كن يشتغلن بحرفة الفرحيات أي الراقصات والمغنيات، وعازفات الآلات الموسيقية من العود، والدف، والجنك، والطبول، وهي التي تدر على المشتغللات بها الأموال الكثيرة، وكل مجموعة من هؤلاء الفرحيات كانت لها رئيسة تعرف باسم «الرئيسة»، وهي الفرق التي اشتهرت في العاصمة باسم المغاني، ويدفعن مبالغ معينة للدولة نظير قيامهن بهذه الحرفة. كما كان هناك بالطبع بعض النساء اللاتي ينشدن في الموالد والمناسبات الدينية المختلفة في المجتمعات النسائية (٥٣). كما أن الوثيقة رقم ٢٨ توضح أن المرأة اشتغلت ناظرة للوقف، بينما تذكر الوثيقة رقم ٣٩ أنها عملت في وظيفة قارئة القرآن في مسجد النساء بالمسجد الأقصى (٥٤).

ويبدو لنا أن عدداً لا بأس به من النساء قد مارسن وظيفة السقاية في المسجد الأقصى، ولكن ضمن ما لا يقل عن ٨٠٠ موظف يعملون فيه ويحصلون على مرتبات شهرية. ولكن يقمن بسقاية الماء للنساء في الأماكن المخصصة لهن، حيث يذكر لنا مؤرخ القدس أن «بداخل المسجد الأقصى، المكان الذي تجلس فيه النساء بالقرب من بئر الورقة» (٥٥). وفي موضع آخر يذكر أنه «بداخل الجامع المذكور أيضاً من جهة الغرب مجمع كبير معقود بالأحجار الكبار وهو كوران ممتدان شرقاً بغرب ويسمى هذا المجمع جامع النساء» (٥٦). كما أن وثائق الحرم القدسي الشريف تؤكد ذلك، فالوثيقة رقم ٨٢ المؤرخة في ٢١ ذي الحجة سنة ٧٩٣هـ/ ١٩ نوفمبر ١٢٩١م، وهي وثيقة حصر موجودات امرأة طريجة الفراش تدعى «الحاجة ألتون بنت عبدالله الرومية السقاية بالمسجد الأقصى»، وكذلك ما تذكره الوثيقة رقم ٢٧٨ المؤرخة في ٢٢ ذي القعدة سنة ٧٩٥هـ/ ٢٩ سبتمبر ١٢٩٥م عن «الحاجة ملك بنت جبرائيل بن علي السقاية بالحرم الشريف» (٥٧). ومما لا شك فيه أن اشتغال المرأة بمثل هذه الوظيفة كان أحد مصادر حصولها على المال.

كذلك كان من المناظر المألوفة في مدينة بيت المقدس وحتى العصر العثماني أن يلحظ زائر المدينة مدى مساهمة المرأة في إنتاج بعض السلع والقيام بتصريف ذلك الإنتاج، حيث يلاحظ وجود الفلاحات بملابسهن المزرکشة على جنبات الأسواق لعرض منتجات الريف من بعض الخضراوات المجففة مثل الباميا والملوخية، ومنتجات الألبان من جبن وزبد، أو البيض، وبعض الطيور التي قمن بتربيتها في منازلهن، وبعض السلال من سعف النخيل ومما لا شك فيه أن قيام المرأة بهذه الأعمال كان أحد أهم مصادر ثروتها (٥٨).

ومن استثمارات المرأة المقدسية في ذلك العصر قيامها ببناء كثير من المنشآت التجارية مثل القيساريات والخانات وتأجير ما بها من دكاكين، وتحديد سعر الإيجار ومدته ووقفها أحيانا على بعض المنشآت الدينية والخيرية، مثل ذلك، خان الغادرية بسوق القطانين والذي كان يشتمل على ستة دكاكين علوية وسفلية ومخازن، بنته السيدة مصر خاتون زوجة الأمير ناصر الدين محمد في سلطنة السلطان الأشرف برسياني في شهر ربيع الآخر سنة ٨٢٦هـ، وقد أوقفت هذا الخان على مدرستها وهي المدرسة الغادرية التي تقع بين باب حطة وباب الأسباط غربي المدينة (٥٩).

ومن أنماط الاستثمار وتراكم الثروة الخاصة بالمرأة المقدسية المتاجرة في العبيد والجواري السود، وهو استثمار لم يرد ذكره في المصادر التقليدية التي تحدثت عن بيت المقدس في ذلك العصر، فقد جاء في الوثيقة رقم ٢٨٢ المؤرخة في ١٧ رجب سنة

٧٤٠هـ/١٣٣٩م أن «الحاجة شيرين بنت عبدالله زوج الفقير إلى الله تعالى برهان الدين الناصري قارىء الحديث الشريف اشترت بمالها لنفسها دون غيرها من الحاجة المصونة بيرم بنت عبدالله زوج الصدر الأجل زين الدين خضر... جميع الجارية التكرورية بثمن مبلغه من الدراهم الفضة معاملة الشام المحروس أربعمائة وثمانون درهماً نصفها مايتا درهم وأربعون درهماً حالة مقبوضة» (٦٠). وسرعان ما نسمع أن المشتري تبيع هذه الجارية بمبلغ ٥٥٠ درهماً، أي أنها ربحت فيها ٧٠ درهماً، أو بعبارة أخرى أن نسبة ربحها وصلت إلى ١٤٥٨٪ وهي نسبة معقولة (٦١) وفي حالات مشابهة كانت أسعار شراء الجواري التي قامت بها بعض النساء المقدسيات في تجارة الجواري والعبيد السود قد تراوحت ما بين ٤٠٠، ٤٩٠، ٥٥٠ درهماً، بينما أسعار البيع ٤٥٠، ٥٦٠، ٦٥٠ درهماً، أي بنسبة ربح ١٢٥٪، ١٤٦٪، ١٥٤٪، بل وصل الربح أحياناً إلى ما بين ٢٥٪، ٣٣٪. وبذلك كان هذا النوع من الاستثمار يحقق عائداً مرتفعاً إذا عقدنا مقارنة بين وثيقة البيع أو «مكتوب البيع» ووثيقة الشراء أو «مكتوب الشراء» (٦٢).

ومن الأضواء الجديدة أيضاً التي تلقينا الوثائق عن استثمار المرأة، من أنها كانت تستثمر بعض أموالها في شراء العقارات من دور وخلافه، ثم تقوم بتأجيرها نظير أجره تحصل عليها شهرياً. وكنا نود أن نعرف هامش الربح الذي كان تحدده لنفسها أو لأموالها المستثمرة في هذا المجال وبالتالي تتوقف عليه القيمة الإيجارية الشهرية أو حتى السنوية، لكن لسوء الحظ بخلت علينا الوثائق بذلك، إلا أنها أكدت على ذلك النوع من الاستثمار، وهذا ما تذكره لنا الوثيقة رقم ٤٧٩ بتاريخ ٧ رمضان سنة ٧٩٦هـ/٦ يوليو ١٣٩٤م، حيث جاء فيها ذكر إحدى الدور التي كان يتم تأجيرها في حارة المغاربة وهي أحد الأحياء الشعبية في القدس، تلك الدار عرفت باسم صاحبها وسميت «دار بنت السراج المغربية» (٦٣).

ومن مجالات أو أنماط الاستثمار التي مارسها المرأة المقدسية أيضاً الاستثمار في الأراضي الزراعية. فقد ذكرت الوثيقة رقم ٦٣٥ بتاريخ ١٨ محرم سنة ٧٩٣هـ/١٣٩١م أن إحدى نساء بيت المقدس وتدعى حياة بنت بدر الدين أبي بكر استثمرت بعض أموالها في استئجار قطعة أرض بأرض السوار ظاهر القدس، وقدمتها لبعض الفلاحين لزراعتها. ولم تحدد الوثيقة النظام الذي حددته هذه السيدة لزراعة الأرض. كذلك تشير وثيقة أخرى إلى قيام بعض النساء بشراء بعض المحاصيل الزراعية وهي التي عرفت باسم «غراس» من تين وعنب وخلافه، ثم قمن ببيع هذه المحاصيل، وأن نسبة الربح تراوحت ما بين ٥٠٪ و ٢٥٠٪ (٦٤). بما يؤكد أن مثل هذا الاستثمار كان يحقق عائداً مرتفعاً.

ومن الاستثمارات التي قامت بها المرأة في سبيل الله تعالى وابتغاء ثوابه قيام المرأة بالإقراض، وهو ما عرف تحت اسم القرض الشرعي أو القرض الحسن، فهي تقرض المال لمن يطلبه منها، إلا أنها كانت تكتب وثيقة أو إيصالاً بالمبلغ يسمى «حجة» لضمان حقها. فقد تم العثور على العديد من هذه الحجج نذكر منها حجة اقترض بمقتضاها شخص يدعى «حسن بن علي بن جمعة» من إحدى النساء وتدعى «الحرمة حياة بنت بدر الدين بن أبي بكر بمبلغ أربعمائة درهم»، وحجة أخرى على امرأة تدعى «عايشة بنت أئنيك باسم الحاجة خاتون بنت عمر بمبلغ أربعين درهم...» وبعبارة أخرى أن المرأة المقدسية كان تقرض من تشاء بعد أخذ ما يضمن لها حقها، سواء من النساء أم من الرجال (٦٥).

وتبغني الإشارة إلى أن المعادن من ذهب وفضة ونحاس، وكذلك الأحجار الكريمة كانت أسعارها في ارتفاع مستمر، حتى أن الناس البسطاء حرصوا على اقتنائها لا بقصد استخدامها في الزينة فحسب، بل لأنها كانت تمثل شكلاً من أشكال الاستثمار وتكديس الثروة، والدليل على ذلك أن وثائق حصر التركات أو حصر الموجودات لا تكاد تخلو من ذكر لبعض هذه المعادن الأحجار الكريمة، هذه الوثائق قد قاربت ٤٠٠ وثيقة (٦٦).

فقد جاء في بعض الوثائق أن كثيراً من نساء بيت المقدس في ذلك العصر اعتدن أن يزين أعناقهن بقلائد أو سلاسل مصنوعة من البللور أو الأحجار الكريمة، كالعقيق والجزع أو الذهب أو اللؤلؤ أو الفضة أو الخرز. ولزينة الرأس استخدمن «مشخص ذهب فلوري» أي دينار الذهب الفلورنسي، و«لوح ذهب جنس صوري» أي الدنانير الذهبية المنسوبة إلى مدينة صور وعليها الصور المنقوشة. و«لوح ذهب مكتوب فيه» أي دينار ذهب عليه بعض الكتابات. وهذا الأنواع كانت توضع في عصابات الرأس حيث تعلق بها سلاسل معدنية تثبت فيها تلك المشاخص والألواح المشار إليها وتعد هذه من استثمارات المرأة حيث كان في مقدورها أن تبيعها عندما ترتفع أثمانها، أو ترهنها، أو تهبها، أو تورثها (٦٧).

ولنأخذ على ذلك مثلاً بما جاء في الوثيقة رقم ٣١ بتاريخ ١٤ محرم سنة ٧٩٧هـ/١٣٩٥م، وهي وثيقة حصر موجودات امرأة علي فراش المرض، وقد ذكرت أن الذي تملكه هو: «أكرة مكحلة فضة، وحقنة نحاس أصفر، وصينيتين نحاس صغار، وزوج حلق بلولو، وطشت نحاس كبير، وشربة نحاس، وسطل صغير نحاس، ونحاس أصفر ثلاث طاسات صغار، وزبديّة نحاس، وحلق ذهب بفص فيروز صغير، وخاتم ذهب بفص لولو، وثلاث دسوت نحاس، ومقلاة نحاس، وشبكة نحاس». (٦٨) كما أن هناك القليل من الوثائق التي انفردت بذكر معدن واحد من تلك المعادن، مثال ذلك الوثيقة رقم ٦٢٢

المؤرخة في ٢٢ رمضان سنة ٧٨٨هـ/ ١٧ أكتوبر ١٢٨٦م التي تذكر أن إحدى بنات بيت المقدس وتدعي الحاجة شيرين بنت عبدالله قد اشترت أدوات متعددة من النحاس الأبيض بمبلغ ٥٠٠ درهم من الفضة، وهو مبلغ لا يستهان به، بل يفوق ثمن بعض المنازل في الأحياء الشعبية (٦٩). ومن المؤكد أنها في تصرفها هذا كانت تعمل وفق المثل المعروف بأن القرش الأبيض ينفع في اليوم الأسود.

ومما يؤكد عادة اكتناز نساء بيت المقدس للمشغولات المعدنية من ذهب وفضة، وكذلك الأواني المصنوعة من الذهب والفضة طوال العصر المملوكي بل وفي العصر العثماني ما جاء في الوثيقة رقم ٢٩ وهي عبارة عن نص فرمان صادر من السلطان سليم الثالث (١٢ رجب ١٢٠٣- ٢١ ربيع الآخر ١٢٢٢هـ/ ٧ أبريل ١٧٨٩م- ٢٨ يونيو ١٨٠٧م) بتاريخ ٥ جمادي الأولى سنة ١٢٠٤هـ/ ١٧٩٠م يطالب فيه الرعاية المسلمين في القدس بتسليم ما لديهم من أواني الذهب والفضة إلى دار سك النقود لإبدالها بنقود عثمانية، وإن كانت الدولة العثمانية قد كانت تعاني من ضائقة مالية في تلك الفترة لكثرة حروبها مع روسيا والنمسا وما نجم عنها من هزائم وغرامات حربية عليها، إلا أن هذا فرمان يكشف لنا عن إحدى عادات أهالي بيت المقدس وبخاصة من النساء (٧٠).

ثالثاً - الاستثمار السياحي:

القدس «هي المدينة المشهورة التي كانت محل الأنبياء وقبلة الشرائط ومهبط الوحي.. وما فيها من موضع شبر إلا وصلّى فيه نبي أو قام فيه ملك» وأن الله تعالى «منذ أن خلق آدم إلى آخر الدنيا لم يبعث نبياً إلا جعل قبلته صخرة بيت المقدس» (٧١). لذا فهي مهوى أفئدة المسلمين وقرة أعينهم، هذه المدينة التي يقدسها المسلمون مقدسة أيضاً عند المسيحيين، واليهود. وحسب القدس أن اجتمعت فيها مقدسات الأديان السماوية الثلاثة، وأن أرضها شهدت آثاراً لموسى وعيسى ومحمد عليهم جميعاً صلوات الله وسلامه (٧٢).

كما يعتبر الحج المسيحي إلى الأراضي المقدسة في فلسطين طوال العصور الوسطى أحد الأسباب الرئيسية في الرحلة إلى القدس وما جاورها، وكان قصد هؤلاء الحجاج المسيحيين هو زيارة الأماكن التي ولد فيها المسيح عليه السلام وعاش فيها. ومنذ القرن الخامس الميلادي أصبحت الكنيسة الغربية تطلب إلى الخطاة من أتباعها أن يكفروا عن خطاياهم بالحج إلى الأراضي المقدسة، وتشير بعض المراجع إلى أن هذه الفروض التي سنتها الكنيسة قد أصبحت واضحة الحدود سنة ١٠٥٩م، كما يشير بعض حجاج بيت المقدس الذين وفدوا من الغرب طوال المدة من القرن الثالث عشر إلى الخامس عشر الميلادي إلى عدد سني الغفران التي يختص بها كل مكان زاروه من الأماكن المقدسة (٧٣).

ومما لا شك فيه فإن أعداد هؤلاء الزوار الذين يفدون لزيارة المدينة المقدسة كانت بلا شك كبيرة، والدليل على ذلك ما تشير إليه بعض المصادر من ذلك أن رورخت جمع أسماء ما يزيد عن ١٤٠٠ من الحجاج الألمان المعروفين الذين زاروا القدس بين سنتي ١٣٠٠ و١٦٠٠م (٧٤) ويذكر الرحالة فيلكس فابري الذي زار القدس أواخر القرن الخامس عشر للميلاد بأن السفينة التي كان يركبها كانت تقل أكثر من مائتي زائر من زوار القدس (٧٥) وتجدر الإشارة إلى أن هؤلاء الزوار أو الحجاج لم يكونوا من أتباع الكنيسة الكاثوليكية الغربية فحسب، بل كانوا من أتباع الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية أيضاً. إذ تذكر بعض المراجع أن رجال الدين الروم كانوا يرغمون أتباعهم على زيارة الأراضي المقدسة مرة واحدة في حياتهم بحيث وصلت أعداد هؤلاء حوالي عشرة آلاف كل سنة لبيت المقدس (٧٦).

أضف إلى ذلك أن السلطات المملوكية حرصت على شمول هؤلاء الزوار بعطفها وحمايتهم وتسامحها الديني والذي كان واضحاً في الحرص على الحفاظ على أرواحهم وتوفير سبل الأمن والأمان لهم وتعيين الحراس لمرافقتهم في رحلتهم وحتى عودتهم سالمين، مما شجع كل راغبي السياحة الدينية على القدوم باستمرار (٧٧).

والمعروف أن هؤلاء السياح كانوا يقضون في بيت المقدس من ثمانية إلى عشرة أيام بما يمثل أحد الموارد الهامة للاستثمار السياحي للمدينة، ليس فقط لما كان يدفعه الواحد منهم من رسوم الزيارة الأماكن العديدة المقدسة. وتختلف تقديرات السياح لتلك الرسوم، فبينما يرى بيرو تافور أنها كانت تصل إلى ١٢ر٥ دوكات أي ما يعادل ٣٠٠ درهم من الفضة. (٧٨) يرى سوريانو أنها كانت تصل إلى ١٣ر٥ دوكات أي ما يعادل ٢٩٧ درهماً فضياً غير النفقات الأخرى التي كان يتحملها والتي كانت تصل إلى ١٧ دوكات أي حوالي ٣٧٤ درهماً، وذلك حتى عام ١٥٠٠م (٧٩).

على أن وجه الأهمية أن موسم الحج الديني كان يمثل ازدهاراً وانتعاشاً اقتصادياً للمدينة وأهلها، إذ كان على هؤلاء الزوار أن يستأجروا أعداداً كبيرة من الحمير والبغال والخيول لتنقلاتهم، وقد دفع بعضهم إيجاراً لدابته ٢ دوكات ذهبية، أي ما يعادل ٤٤ درهماً فضياً في ذلك الوقت، كما أن البدو كانوا يقومون بتوصيل الحجاج من يافا إلى القدس مقابل ١٠ دوكات أي ٢٢٠ درهماً عن كل رأس نظير الحماية والانتقال (٨٠).

كما أن فترة الزيارة التي يقضيها هؤلاء السياح كانت فرصة للباعة الجائلين للاستفادة لتزويد هؤلاء السياح بالأطعمة، إذ تشير بعض المصادر إلى ذلك بقولها إن

العرب واليهود والمسيحيين الشرقيين كانوا ينتظرون الحجاج المسيحيين ويجلبون معهم الخبز والماء والأطعمة المطهية والفاكهة التي يقبل عليها هؤلاء الحجاج (٨١).

كذلك قام كثير من هؤلاء السياح باستئجار كثير من المنازل من أهل القدس، والذين كانوا يستعدون لهذه المناسبة بإعداد الغرف والمنازل، حيث جرت العادة أن ينزل رجال الدين والرهبان من السياح في نزل الحجاج أدنى دير جبل صهيون الخاص بطائفة الرهبان الفرنسيين، أما الآخرون فكانوا يستأجرون غرفاً عن طريق الترجمان الذي كان واسطة الاستئجار أو مساعده، حسبما يؤكد لنا فيليكس فابري ذلك ويؤيده برأيد ينيخ في ذلك في أحاديثهما عن الحج إلى بيت المقدس (٨٢).

هذا وتشير بعض المصادر إلى تعدد مصادر دخل مدينة بيت المقدس السياحي من هذا الموسم، من ذلك ما يرويه لنا جون ساندريسون أن المسيحيين من أهل بيت المقدس كانوا يقومون بصنع كثير من الصلبان من أشجار الزيتون ويتقنون في صنعها وتلقى قبولاً منقطع النظير من هؤلاء السياح وهم الذين يقبلون على شرائها بكثرة لإهدائها إلى أقاربهم وأصدقائهم عند عودتهم لمواطنهم، كما كانوا يحفرون أشكالاً لبعض القديسين على أخشاب الزيتون، ويقدمونها لهؤلاء السياح، مثل تمثال القديس بطرس وغيره، والتي كانت تلقى رواجاً لدى هؤلاء الحجاج السياح (٨٣).

كما تشير بعض المراجع إلى أن هذا الموسم كان بمثابة فترة للرواج الاقتصادي، حيث تتم كثير من المبادلات التجارية في الساحة الواقعة أمام كنيسة القيامة والتي تصبح سوقاً كبيراً للعرض، يعرض فيه السياح القادمون ما معهم من بضائع للبيع، ويعودون محملين بكثير من المتاجر الشرقية إلى أوروبا (٨٤). هذا فضلاً عن شرائهم الحواشي «المراتب» المحشوة بالقطن الذي تنتجه البلاد، وسلال البيض، والأجولة المملوءة باللحم المجفف والمدخن وكذلك الجبن وأدوات الطهي وقرب المياه والشموع والأدوية، حيث يتزودون بتلك المؤن في رحلة العودة، بالإضافة إلى ما يحمله الأغنياء منهم من الحرير والسجاد (٨٥).

أما بالنسبة للحجاج الذين ينوون زيارة الأماكن المسيحية المقدسة في سيناء فقد كان عليهم أن يتزودوا لهذه الرحلة الشاقة بشراء ما يلزمهم من نبيذ ولحم مجفف وأسماك مجففة وخبز وفاكهة من بيت المقدس بينما يتزودون بالسكوت اللازم لهم من غزة (٨٦) فضلاً عن أن كل واحد منهم كان عليه أن يدفع مبلغاً يصل إلى ٢٣ دوكات أي ما يعادل ٥٠٦ دراهم من الفضة في مقابل هذه الزيارة، يدفع نصف هذا المبلغ في بيت المقدس والنصف الآخر يدفعه عندما يصل إلى غزة. بالإضافة إلى أنه كان يدفع للبدو ١٠ دوكات

أي ٢٢٠ درهماً مقابل الحماية وأجرة الجمل، فضلاً عن قيام أهالي بيت المقدس بتزويدهم بالجمال والحمير والبغال اللازمة لحمل أمتعتهم نظير مبلغ يتفوقون معهم عليه (٨٧).

هذا بالإضافة إلى أن كثيراً من أبناء بيت المقدس الذين يجيدون اللغات المختلفة كانوا يعملون كتراجمة أو مرشدين سياحيين لمصاحبة هؤلاء الحجاج، ويحصلون منهم على كثير من المبالغ نظير ما يقدمونه لهم من خدمات وإرشاد، إلا أن هؤلاء التراجمة كانوا يحصلون كذلك على نسبة عالية قد تصل إلى عشرين بالمائة من التجار نظير ما يشتريه منهم هؤلاء الحجاج كعمولة لهم، كما كان هؤلاء التراجمة يقومون بإحضار بعض الأشخاص الذين يقومون بطهي الطعام، وسقي الماء، وتقديم الخدمات المتعلقة بالمأكل والمشرب في بيت المقدس لهؤلاء الحجاج وكانوا على أعلى مستوى من الكفاءة والمقدرة بحيث لم ييخل عليهم الحجاج بالمال (٨٨).

وأخيراً فقد كان على هؤلاء الحجاج المسيحيين أن يدفعوا كثيراً من المبالغ على هيئة هبات في كثير من الأماكن التي يقومون بزيارتها في القدس وبت لحم والخليل، إذ تشير المصادر أنه كان على الحجاج إرضاء ناظر كنيسة القيامة والحرس الذي يأتمرون بأمره، ولعل كثرة هذه المبالغ هي التي دفعت الرحالة كازولا إلى القول أنه كان على كل حاج من الحجاج أن يحمل معه ثلاث حقائب، حقيبة من الصبر، وحقيبة من النقود، وحقيبة من الإيمان (٨٩) وبما يدل على أن السياحة كانت من أهم مصادر دخل المدينة المقدسة وأهلها في ذلك العصر، ومما لا شك فيه أن المقداسة بذلوا كل جهد ممكن للمحافظة على الاستثمار السياحي. لاستفادتهم منه بجميع طوائفهم الدينية.

رابعاً - استثمار تركات الأيتام :

ومن أنماط الاستثمار وتراكم الثروة يأتي استثمار أموال الأيتام ممن ليس لهم وصي، حيث قام قاضي القضاة الشافعي في العصر المملوكي، والحنفي من بعده في العصر العثماني بتعيين وصي على الأيتام، يضع تركاتهم من الأموال في صندوق خاص أو خزانة خاصة أطلق عليها «مودع الحكم»، وهذا الوصي ورد ذكره في بعض الوثائق تحت اسم «أمين الحكم» أي المسؤول عن الأيتام وكان أول عمل يقوم به هو سداد ما على تركة الأيتام من ديون، كما كان عليه أن يستثمر أموالهم، شريطة ألا تقل نسبة العائد من الاستثمار عن نفقات الأيتام في المأكل والملبس والسكن وخلافه، أو بعبارة أخرى أن يجد الأيتام أموالهم غير ناقصة عند بلوغهم سن الرشد. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى ما وصلت إليه الحضارة الإسلامية وأهلها من رقي وسعة فهم.

كما أن هذا النوع من أنواع استثمار أموال التركات كان يتطلب ضرورة توافر أركان أربعة، وهي الموصي، والموصى له، والموصى به، والوصية (٩٠).

ومن الطبيعي أن تختلف نفقة الأطفال الأيتام باختلاف تركاتهم التي آلت إليهم عن أحد الوالدين أو كليهما، وكذلك بحسب المستوى الاجتماعي الذي يعيشونه. ففي الوثيقة رقم ١٩٢ المؤرخة في ٥ محرم سنة ٧٩٠هـ/١٣٨٨م فقد خص الطفل ٢١٢٥ درهماً شهرياً، وفي الوثيقة رقم ١٨٣ المؤرخة في ٤ رمضان ٧٩٠هـ/١٣٨٨م كان نصيب الطفل اليتيم ٢٣٧٥ درهماً شهرياً. هذا مع مراعاة أمين الحكم الشهور التي تتم فيها التوسعة على هؤلاء الأيتام والأعياد، وشهور التوسعة هي رجب، وشعبان، ورمضان، حيث خص الطفل الأول المذكور في الوثيقة ١٩٢ ثلاثون درهماً، أي بزيادة بلغت ٨٧٥٪، أما الطفل المذكور في الوثيقة رقم ١٨٤ فقد حصل في كل شهر من شهور التوسعة المذكورة على ٤٧٦٥ درهم أي بزيادة قدرها ٢٠٪ (٩١).

أما إذا كان الأب قد اختار وصياً على أطفاله قبل وفاته، فقد كان هذا الوصي لا يودع التركة لدى أمين الحكم في خزانته، ويحتفظ بها بالطريقة التي تؤدي إلى حفظها وعدم ضياعها، وكان عليه أن يستثمرها بما يراه صالحاً للأيتام. وربما كان هذا الوصي هو أم الأيتام مع الحرص على تمتعها بالحقوق التي تنظمها الولاية الخاصة كالولاية على النفس والولاية على المال، وهي سلطة التصرف في المال وخصوصاً مال القصر، وذلك لأن أم القاصر أشفق عليه وأرقق به ولديها من الغيرة عليه والعناية بأمره ما لا يتوافر على الوجه الأكمل عند غيرها من ذوي الأرحام ما دامت أهل للصيانة. والوثيقة رقم ٦١٣ المؤرخة في ١٩ ذي القعدة سنة ٧٩٦هـ/١٣٩٣م تؤكد علي ذلك (٩٢).

كما أن الوثيقة رقم ٦٤٩ المؤرخة في ١١ ذي القعدة سنة ٧٩٣هـ/١٣٩٠م تبين لنا مدى الدقة والانضباط في تعامل الوصي في أموال اليتامى؛ إذ يفهم منها أنه كان على الوصي ألا يتصرف في أموال اليتامى الذين تحت وصايته وخصوصاً في حالة البيع أو الشراء، أو الرهن، أو الهبة في بعض تركتهم إلا بعد الحصول على إذن من قاضي القضاة الشافعي بالقدس، مع إثبات بالدليل القاطع على أن تصرفه هذا لمصلحة اليتامى تحت وصايته (٩٣).

وينبغي أن نذكر أن الشريعة الإسلامية قد اهتمت بجميع شرائح المجتمع وجميع أفرادها، وجعلت من مقاصدها الضرورية حفظ المال. لذا فقد فرضت رعاية السفهية والمحافظة على ماله وعدم التبذير والعبث والبعثرة والعشوائية في صرفه. وجعلت من حق السفهاء على الذين يحسنون التصرف أن يتولوا عنهم وجوه التصريف، وشتى

المعاملات حفظاً لأموالهم، وتحقيقاً لمصالحهم. والسفه هو الخفة والجهل بمواضع التصرف والطيش، كما أن السفه في اللغة هو ناقص العقل، أو ضعيف العقل ذكراً كان أم أنثى، صغيراً كان أم كبيراً، والسفهاء فئة من فئات المجتمع لا يخلو أي مجتمع منهم، والولاية على السفه تكون للأب ثم الوصي، فإن لم يكن هناك وصي كانت لنائب الحكم أو أمين الحكم أي الوصي على الأيتام. وكان عليه أن يستثمر أموالهم وينفق عليهم من ريع الاستثمار، حتى تكون نفقته عليهم من الربح لا من أصل المال، ويكون الإنفاق عليهم على قدر مالهم وحالهم (٩٤) والوثيقة رقم ٣٢ المؤرخة في العشر الأخير من شهر صفر سنة ٧٩٧هـ تؤكد أن الوصي كان يتحتم عليه أن يحصل على موافقة قاضي قضاة القدس الشافعي على كل تصرف يقوم به في أموال من له الوصاية عليهم من هؤلاء المحجور عليهم (٩٥).

خامساً: الهبة

ومن أنماط الاستثمار التي تذكرها بعض وثائق الحرم القدسي الشريف تأتي الهبة، والتي اشترطت كتب الفقه ضرورة توافر أركانها، وهي الواهب، والموهوب له، ثم الهبة. ولقد اتفق الفقهاء على أن الواهب تجوز هبته إذا كان مالكا للموهوب صحيح الملك، وذلك إذا كان في حال الصحة وحال إطلاق اليد، وأن له أن يهب جميع ماله لولده أو لأجنبي، ويجوز له أن يخرج ماله عن يده إلى يد غيره. والهبة نوعان: هبة عين، هبة منفعة. وللأب أن يعتصر في الهبة أي يتراجع فيها، والرجوع في الهبة ليس من محاسن الأخلاق (٩٦).

ولدينا الوثيقة رقم ٢١١ المؤرخة في ١ شوال سنة ٧٨٨هـ/١٢٨٦م وقد اكتملت فيها كل شروط الهبة تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن الهبة كانت أحد أشكال استثمار رأس المال، حيث قام أحد أعيان التجار بالقدس الشريف يدعى ناصر الدين محمد بن المرحوم علاء الدين الحموي عندما كان في وعكة صحية مع سلامة عقله بالإقرار أمام الشهود أنه عنده لولده من الدراهم الفضة الجارية في المعاملة الشامية عشرة آلاف درهم نصفها خمسة آلاف درهم، وأن ذلك لولده لصلبه المدعو شمس الدين محمد، وذلك ليقوم باستثمار هذا المبلغ وهو في بداية حياته العملية، ذلك لأن الوثيقة تصف هذا الابن بأنه «المراهق». وفي آخر الوثيقة توقيع سبعة من الشهود وتصديق قاضي قضاة القدس الشافعي (٩٧) وإن دلت هذه الوثيقة على شيء فإنما تدل على ما جرت به عادة بعض التجار في تشجيع أبنائهم على استثمار كل أموالهم أو بعضها، عندما يشعر الواحد منهم أن ابنه وصل إلى السن التي تؤهله لذلك، على أن يمد له يد العون بالمال وكذلك النصح والإرشاد مع نقل خبراته التجارية شيئاً فشيئاً حتى يصبح قادراً على أن يحل محل أبيه

في تجارته، أو عندما يشعر التاجر نفسه بعجزه عن الاستثمار بنفسه وهذا ما عبر عنه هذا التاجر في الوثيقة عندما ذكر فيها عبارة «في صحة عقله وتوكل جسده» (٩٨) وبذلك كانت الهبة إحدى وسائل استثمار المال وتراكمه في بيت المقدس في ذلك العصر.

سادساً - القرض الشرعي أو القرض الحسن

في هذه المجموعة من الوثائق لدينا العديد من الإقرارات منها سبعة إقرارات بدين أو قرض شرعي، وهذه الإقرارات تتفق في صيغتها وشكلها بصورة عامة مع ما ورد في كتب الشروط بأن يتم ذكر اسم المقر واسم أبيه وجده وشهرته وما يعرف به واسم المقر له، أو المقبوض منه كذلك، وقدر المبلغ المقرر به من نقد أو غيره مما يثبت في الذمة، ويذكر الحلول في الدين، أو الأجل المتفق عليه، وإقرار المقر في الدين بالملاءة والقدرة على ما أقرضه، ويذكر العوض في ذلك، مما يخرج عن الجهالة أو بيان السبب الذي لزمه الدين به أو قبضه بمقتضاه، ويختم ذلك كله بالتاريخ، ثم رسم شهادة الشهود أو علامة الحاكم أي القاضي (٩٩).

وواضح من وثائق القرض الحسن أن الهدف هو شيوع المال بين الناس وعدم احتكازه وتوزيعه على أكبر عدد من الناس لإعطائهم فرص للتريح، ومساعدة من لديه المال لمن ليس لديه لإتاحة الفرصة له باستثماره وإذا كان المقرض يستطيع استثمار المال بشكل أو بآخر، فإن المقرض عادة ما يقوم بعملية الإقراض انتظاراً لثواب الله في الدنيا والآخرة. وهي تجارة لن تبور أبداً. ولدينا من هذا النوع الوثيقة رقم ١٩٩ المؤرخة في ١٢ جمادى الآخرة سنة ٧٩٧هـ/١٣٩٤م، وفيها بعد ذكر اسمي المقرض والمقرض والمبلغ مع الحرص على تصنيفه جاء النص أن من حق الدائن أو المقرض أن «يطالبه بالمبلغ متى شاء» كذلك تم النص على أن المقرض «بالملاءة والقدرة على ذلك والمبلغ لزم ذمته على سبيل القرض الشرعي» ثم التاريخ وأخيراً شهادة الشهود (١٠٠).

كما أن الوثيقة رقم ١٨٦ المؤرخة في ١٢ ربيع الآخر سنة ٧٨٩هـ/١٣٨٧م تؤكد لنا أنه كان بإمكان المقرض أن يسد القرض الذي حصل عليه على أقساط متفق عليها، وأن القرض ليس المال إنما هو سلعة عوض المال، فقد جاء فيها أن ثلاثة ممن يعملون بصناعة الحصير قد اقترضوا من أحد باعة الأقفاص «قش حصير اثنين وعشرين حمل» قيمته «مائة درهم وثمانين درهماً نصفها تسعون درهماً على أن يدفعوا هذا المبلغ» في سلخ كل شهر يمضي من تاريخه ثلاثون درهماً.. وأنهم «أقروا بالملاءة على ذلك..» وأخيراً التاريخ وشهادة الشهود (١٠١) ويتضح من خلال وثائق القرض الحسن أن الهدف هو منع استغلال حاجة المحتاجين الذين تضطربهم ظروفهم إلى الاقتراض، كما لم تكن عملية

الاقتراض قاصرة على التجار وأرباب الحرف، بل إنها انتشرت حتى بين أفراد الأسرة الواحدة (١٠٢).

سابعاً - الاستثمار الزراعي :

في عصر كان الإنتاج الزراعي هو المسيطر سواء في الشرق أم الغرب، لذلك فإن مجموعة وثائق الحرم القدسي الشريف تعكس لنا أهمية الاستثمار في هذا المجال فالوثيقة رقم ٦٤٠ بتاريخ ٧ ذي القعدة سنة ٧٩٦هـ/١٣٩٣م تذكر أن ثلاثة أشخاص من قرية بيت سوسين التابعة للد قد قاموا باستئجار جميع أراضي بيت المال الموجودة في الناحية المذكورة «مدة عشر سنين كاملات عربيات هلاليات متواليات الشهور والأعوام...»، وأن الأجرة «عن كل سنة من المدة المعينة أعلاه من الدراهم معاملة دمشق المحروسة ألف درهم وتسع مائة...»، وعن طريقة الدفع فقد جاء النص على أن «يقوم المستأجرون بأجرة كل سنة في آخرها» (١٠٣) وهو ما يؤكد أن ذلك النوع من الاستثمار كان معروفاً ومعمولاً به.

ولم تكن أراضي بيت المال هي التي يتم استئجارها فحسب، إذ تشير الوثيقة رقم ٣٤٤ المؤرخة في ٢٥ شوال سنة ٧٩٤هـ/١٣٩١م أن شخصاً من أبناء بيت المقدس يدعى «صدر الدين عبدالرحيم بن المرحوم كمال الدين محمد المعري» قد قام بمفرده باستئجار ثلاث قطع زراعية «في أرض البقعة ظاهر القدس الشريف في وقف الخانقاه الصلاحية» نسبة إلى صلاح الدين الأيوبي، وتحدد الوثيقة مدة الإيجار بأنها كانت «مدة ثلاثين سنة من سنة ٧٩١هـ» وأن قيمة الإيجار «كل سنة بستة وسبعين درهماً...» (١٠٤) بما يفيد أن أراضي الوقف كانت تستأجر كذلك بهدف استثمارها.

ومن أنواع الاستثمار الزراعي شراء غراس الأرض الزراعية، أي المحاصيل الزراعية التي تنتجها من ثمار وغيرها. يؤكد ذلك ما جاء في الوثيقة رقم ٣٢٦ بتاريخ سلخ شهر القعدة الحرام سنة ٧٥٨هـ/١٣٥٦م، حيث قام أحد أبناء بيت المقدس ويدعى محمد بن محمد بن عطا الله الزبيدي الأدمي بشراء «غراس الكرم الكائن بأرض السواد بظاهر القدس الشريف والجارية في أوقاف المسجد الأقصى» والغراس هي تين وعنب وتفتح، وتذكر الوثيقة أن الثمن عبارة عن ثمانين درهماً من الدراهم الوزانة معاملة الشام (١٠٥).

ثامناً - استئجار بعض المنشآت الوقفية

وكان استئجار بعض المنشآت الوقفية من نظار الوقف أحد صور الاستثمار الهامة في القدس في ذلك العصر، ولنضرب على ذلك مثلاً بما جاء في الوثيقة رقم ٤٦

المؤرخة في ١٩ محرم سنة ٧٤٧هـ/١٣٤٦م، والتي تذكر «أن شقيقين هما نصر بن سيار وشقيقه أحمد استأجرا بمالهما لأنفسهما بالسوية بينهما من شيخ الخانقاه الصلاحية حمام البطرك الجاري في وقف الخانقاه الصلاحية». فأجر كل منهما في عقد واحد صفقة واحدة جميع الحمام الكاين في القدس الشريف المعروف بحمام البطرك... إيجارة صحيحة شرعية مشتملة على الإيجاب والقبول مدة سنة كاملة من تاريخه.. بأجرة مبلغها من الدراهم الفضة النقرة الجارية الوازنة معاملة يوميذ عن كل يوم يمضي من تاريخه ثلاثة عشر درهماً... يقومان بها عند غروب الشمس كل يوم من تاريخه وعليهم نزع الماء من البركة- بقصد بركة حمام البطرك بحارة النصارى في القدس- وكذلك رمي الرماد من الإقميم، وما كان بعد ذلك من عمارة فهو على مستحقي الوقف المذكور» وفي آخر الوثيقة توقيع أربعة شهود. ومن الطريف أن هذه الوثيقة تعكس لنا جانباً من الرعاية الصحية في العصرين الأيوبي والمملوكي حيث جاء فيها أنه على المستأجرين أن يقوموا «بعشرة دراهم للأجر المذكور من غير منع عند غروب شمس كل يوم من يوم تاريخه وثلاثة دراهم يحاسبان به لأجل دخول الصوفية واغتسالهم في الحمام المذكور..» (١٠٦).

تاسعاً - الاستثمار في التجارة

إن الدارس لتاريخ القدس في هذه الحقبة الزمنية لا بد أنه سيلحظ الارتباط الوثيق بين الحالة التجارية وبين نواحي الحياة المختلفة من زراعية وصناعية وأمنية، وأن هذا الارتباط كان ارتباطاً وثيقاً، وهذا ما يجمع عليه بعض المؤرخين وخصوصاً الاقتصاديين منهم (١٠٧) كما كانت أسواق القدس تعد من أهم المراكز التجارية في ذلك العصر، فقد وصفه الرحالة كازولا بقوله:

ومما أدهشني حقاً مشاهدة تلك الأسواق، فهي طويلة، وعبارة عن شوارع مسقوفة تمتد من مسافات بعيدة، وعلى الجانبين ترى الدكاكين مليئة بالمتاجر والبضائع المختلفة والتي يقبل الناس على شرائها (١٠٨) وأن هذه الدكاكين كانت تستخدم في عمليات المبادلات التجارية وأعمال البيع والشراء، إلى جانب استخدام بعضها كمراكز للصناعة مثل صناعة الغزل والدباغة والصباغة، وصناعة الأحذية، والملابس، والصاغة، والصابون وغيرها من الصناعات (١٠٩) وإلى جانب تلك الأسواق كانت هناك مؤسسات تجارية كانت تؤدي مهمة الأسواق أيضاً، وهي القيساريات، الخانات، والرباع، والفنادق، هذه المؤسسات كانت إلى جانب كونها تقوم بمهمة البيع والشراء، فهي بمثابة النزل والإقامة للواردين من التجار وحفظ أموالهم، كما أنها تؤدي مهمة البيع بالجملة بجانب البيع بالتجزئة (١١٠).

على أن وجه الأهمية يأتي فيما تلقيه مجموعة وثائق الحرم القدسي الشريف من أضواء على بعض أنماط الاستثمار التجاري في تكوين الشركات في ذلك العصر. فالوثيقة رقم ٤٨ المؤرخة في ١٣ صفر سنة ٧٠٨هـ/١٣٠٨م تفيد أن شخصين من قرية نحالين الواقعة شمالي الخليل من عمل القدس الشريف قد كونا فيما بينهما شركة مفاوضة، ومعنى شركة المفاوضة أن يفوض كل واحد من الشريكين إلى صاحبه التصرف في ماله مع غيبته وحضوره، وربما تساويا في رأس المال (١١١) وذلك للإتجار في شراء وبيع المحاصيل الزراعية، وأنهما في التاريخ المذكور وهو تاريخ الوثيقة قاما بشراء الغراس الخاصة بالأرض الموقوفة على ديوان سيدنا الخليل في القرية المذكورة بمبلغ «سنة آلاف درهم»، وتعهدا بدفع ذلك المبلغ بعد سبعة أشهر من تاريخ الشراء المذكور وهو تاريخ الوثيقة، وفي آخر الوثيقة توقيع الشهود (١١٢). فالوثيقة وإن كانت تفيد قيام نوع من الشركات، فهي توضح لنا أحد طرق السداد المتبعة آنذاك.

كما أن الوثيقة رقم ٤٥٩ المؤرخة في ١٨ محرم سنة ٧٠٨هـ/١٣٠٨م تؤكد قيام نوع من الشركات المتضامنة بشكل واضح تماماً. حيث جاء بها أن اثنين من أبناء قرية عريك الواقعة إلى الغرب من رام الله التابعة للقدس وهما عبدالله بن محمد بن سلمان، وإسماعيل بن أحمد بن عمر، قد كونا فيما بينهما شركة لشراء غراس الأرض الزراعية بالقرية المذكورة والجارية في وقف الحرم القدسي الشريف، هذه الغراس عبارة عن كرم، ولوز، وتين، وأنهما اشتريا هذه الغراس بمبلغ ٤١٠ دراهم بينهما بالسوية وأن كل واحد منهما «ضامن وكفيل لما في ذمة صاحبه بالحصصة له في ذلك وفي الأداء عنه والرجوع عليه ضماناً صحيحاً شرعياً، وفي ذيل الوثيقة توقيع شاهدين (١١٣).

كذلك جاء في الوثيقة رقم ٣٤٨ المؤرخة في ١٧ ذي الحجة سنة ٧٦٠هـ/١٣٥٨م ما يفيد أن ثلاثة أشخاص من قرية عين عريك التي تقع إلى الغرب من رام الله التابعة للقدس قد كونوا شركة متضامنة وقاموا بشراء غراس أرض في قريرتهم، عبارة عن كرم وتين وتفتح ومشمش وجوز، هذه القرية موقوفة على الحرم القدسي الشريف، وكتبوا على أنفسهم إقراراً بدفع المبلغ المطلوب وهو تسعمائة وخمسون درهماً بعد ثلاثة أشهر، «وأقر كل واحد منهم أنه كفل المبلغ المذكور عن صاحبه المقر له بالنزعة له في ذلك وفي الأداء عنه كفالة صحيحة شرعية...» وفي ذيل الوثيقة توقيع ثلاثة من الشهود على ذلك (١١٤).

كما أن الوثيقة رقم ٣٤٦ بتاريخ ٢ جمادى الأولى سنة ٧٠٦هـ/١٣٠٦م وهي وثيقة قبض مبلغ من المال ثمن وقود للحرم الشريف والصخرة الشريفة، تفيد أن ثلاثة من أبناء قرية عين ببرود من أعمال القدس والواقعة على بعد ٧ كيلو شمال شرقي رام الله، وهما

عيسى بن فارس بن جرير، وصالح بن شحده بن دريد، وموسى بن قاسم بن إسماعيل، قد كونوا فيما بينهم شركة متضامنة، قامت بتوريد الزيت للحرم القدسي الشريف، ومقداره أربعة قناطير بمبلغ ١٤٠٠ درهم، أي أنهم باعوا قنطار الزيت الواحد بمبلغ ٣٥٠ درهماً، وفي ذيل الوثيقة توقيع الشهود (١١٥). وإذا كنا قد رأينا في الوثائق السابقة نوعين من الشركات وهما الشركة المفاوضة، الشركة المتضامنة، فإن الوثيقة رقم ٣٧٦ المؤرخة في ١٥ رمضان سنة ٧٩٥هـ/١٣٩٢م، وهي من وثائق حصر موجودات أحد التجار من بيت المقدس، وقد كان مريضاً وملاًزماً للفراش ترجح أن بعض تجار بيت المقدس قد كونوا فيما بينهم شركات المقارضة، فقد جاء فيها: أنه «حصل الوقوف على/ رجل ضعيف يدعى محمد بن يعقوب بن محمد الفندقومي- نسبة إلى قرية الفندقومية التي تبعد عن جنين ٢٣ كيلو إلى الجنوب الغربي- التاجر بالقدس/ الشريف بدار تعرف بدار ابن شاهين بحارة صهيون بالقدس الشريف/... وذكر أن في ذمته لمحمود بن يونس التاجر مبلغ ستين درهماً نصفها ثلاثون/ وفي ذمته أيضاً لعبد الرحمن بن محمد بن علي المصري القطان مبلغ/ ثلاثين درهماً وفي ذمته لأحمد النيني ستة دراهم...» بما يرجح لدينا أن هذه المبالغ كانت لتكوين شركة بينهم، يؤكد ذلك ما جاء في بقية الوثيقة من نص على أمواله التي أقرضها لأربعة أشخاص وطريقة تحصيله لهذه الأموال سواء شهرياً أم أسبوعياً أم كل يوم جمعة، وفي ذيل الوثيقة توقيع شاهدين على تلك المعاملات. فلو كانت المبالغ الثلاثة الأولى قد حصل عليها منهم على سبيل الدين لذكر ذلك ولذكر طريقته للسداد وكما ذكر في حديثه عن أمواله، حيث قال: «وذكر أن له عند/ سليمان بن سمعان المتشرف مبلغ ثلاثين درهماً مقسطة، في كل أسبوع درهم وله أيضاً عند محمد بن أحمد بن أبي ريشة مبلغ أربعين درهماً نصها عشرون درهماً مقسطة في كل شهر ثلاثة دراهم وله أيضاً/ عند يوسف القصرجي خمسة وسبعين درهماً في كل جمعة درهمين/ وله عند محمد يعرف بابن الشحادة ثلاثين درهماً مقسطة في كل أسبوع/ درهم واحد...» (١١٦).

وإذا كانت الوثائق التي تناولناها قد أثبتت وجود الأنواع السابق من الشركات، وهي الشركة المتضامنة، وشركة المفاوضة، ثم شركة المقارضة، فليس معنى هذا أن تجار بيت المقدس قد اقتصرُوا عليها، ومن المرجح وجود أنواع أخرى من الشركات التي لها باع يذكر في الاستثمار التجاري، مثل الشركات العائلية، أو الشركات المهنية، والوكالات التجارية. هنا ينبغي أن نذكر أن لدينا وثيقة طريفة وهي الوثيقة رقم ٦٣٦ المؤرخة في ٢٦ جمادى الأولى سنة ٧٩٦هـ/١٣٩٣م، وهي عبارة عن تعهد بعدم مزاوله مهنة الجزار من ثلاثة من اليهود المقيمين بمدينة بيت المقدس، وإلا دفعوا غرامة مقدارها عشرة آلاف

درهم. هذه الوثيقة تعد فريدة في مكافحة الغش التجاري، إذ تؤكد أنه تحتم على كل تاجر أن يسلك في أعماله التجارية بدين وشرف، فلا يرتكب غشاً ولا تدليساً ولا احتيالاً ولا عبثاً ولا غراراً. وهذه الوثيقة تعتبر أول دليل على وجود نظام مكافحة الغش التجاري في مدينة بيت المقدس في العصر المملوكي وربما قبل ذلك، وأخذ المخالفين بالشدة برفع الحد الأقصى للعقوبة، واستحدثا بعض العقوبات الرادعة في ضوء مقتضيات المصلحة العامة. ومن المؤكد أن مكافحة الغش التجاري قد أسندت من قبل الحاكم الشرعي في بيت المقدس أي قاضي القضاة الشافعي إلى المحتسب وأعوانه، كما أوكل إليهم نظام مكافحة الغش التجاري بسرعة ضبط الأسواق وضبط الفاسد من السلع والتصرف فيها. ذلك أن ثلاثة من اليهود الذين كانوا يشتغلون في القصابة قد أدخلوا بشروط المهنة ولذا طلبوا عند القاضي وتعهدوا بعدم ذبح لا ضأن ولا ماعز ولا بقر ولا جمال، لا لهم ولا للمسلمين، وإن خالفوا تعهدهم عوقبوا، ودفعوا عشرة آلاف درهم كغرامة (١١٧).

هكذا عشنا مع هذه المجموعة من وثائق الحرم القدسي الشريف بما تلقيه من أضواء جديدة، وخصوصاً في مجال الاستثمار وتراكم الثروة في بيت المقدس في عصر من أرقى عصور الحضارة الإسلامية ألا وهو العصر المملوكي.

والله نسأل التوفيق فيما قصدنا إليه من إبراز جانب من جوانب تراث المدينة المقدسة. كما أن الوثائق التي قمنا بعرضها تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن القدس عربية قلباً وقالباً طوال العصور الوسطى والتي يزعم العدو الإسرائيلي عكس ذلك في أقوال كتابه المغرضين.

■ حواشي البحث

(١) كامل جميل العسلي «دكتور»: وثائق مقدسية تاريخية، عمان، ١٩٨٣م، ج١، ص ٥١: علي السيد علي «دكتور»: القدس في العصر الملكي، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٩٠.

(٢) علي السيد علي: تهويد القدس ثقافياً، التربية، مجلة تصدر عن اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، العدد الرابع والخمسون بعد المائة، سبتمبر ٢٠٠٥م، ص ٢٠٤-٢٢٩.

(٣) علي السيد علي التربية، العدد ٢٩، يونيو ١٩٩٩: ص ١٧٨-٢١٥؛ والعدد ١١٨، سبتمبر ١٩٩٦، ص ١٦٢-١٨٥؛ والعدد ١٥٣، يونيو ٢٠٠٥، ص ١٧٢-٢٠٩.

(٤) «Thomas Wright: Early Travels in Palestine, London, 1886, pp 81-87»

(٥) نقولا زيادة. «دكتور»: رواد الشرق العربي في العصور الوسطى، القاهرة، ١٩٤٣م، ص ٨٧.

(6) «Jewish Ency., Vol VII, p. 132»

(٧) محمود العابدي: قدسنا، من منشورات جامعة الدول العربية، قسم البحوث الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٢م، ص ١٢٥.

(8) «Felix Fabri: The Book of the Wanderings of Brother Felix Fabri, 2 vols.»

«Trans. by Aubrey Stewart, London 1892, p. 226»

Standshut: Jewish Communities And the Muslim Countries of the Middle. East, London, 1956, p. 2..

(٩) مجير الدين الحنبلي «ت ٩٢٧ هـ»: الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، القاهرة، ١٢٨٣هـ، ج٢، ص ٤٠٣.

(١٠) سبط ابن الجوزي «أبومحمد يوسف ت ٦٥٤ هـ»: مرآة الزمان في تاريخ الأعيان، طبع حيدر آباد الدكن، الهند، ١٢٧٠هـ/١٩٥١م، ج٨، ص ٢٥٤.

(١١) الفتح القسي في الفتح القدسي، القاهرة، ١٩٠٣م، ص ٥٢-٥٥.

(12) Donald Little: Acatologue of the Islamic Documents From Al-Haram» As- Sarif In Jerusalem, Bierut, 1984, pp. 103-165.»

(١٣) كامل جميل العسلي (دكتور): وثائق مقدسية تاريخية، عمان، ١٩٨٥م، ج٢، ص ٢٨٤.

(١٤) المصدر السابق، نفسه، ج٢، ص ٢٦٧.

(١٥) سليمان اسحق عطية: تاريخ التعليم في فلسطين على عهد سلامتين المماليك، رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة، ١٩٥٧م، ص ٨؛ علي السيد علي القدس في العصر المملوكي، القاهرة ١٩٨٦م، ص ١٥٦-١٥٧.

(١٦) مجير الدين الحنبلي: الأنس الجليل، ج٢، ص ٥٦١-٥٩٦؛ علي السيد: القدس، ص ١٥٢.

(١٧) ابن فضل الله العمري «شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يحيى ت ٧٤٢ هـ»: كتاب مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٤٢٧٦، ج٥، ورقة ٢٢؛ ابن شاهين «غرس الدين خليل ت ٨٧٣ هـ»: كتاب زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، تصحيح بوليس راويس، باريس، ١٨٩٤، ص ٢٧؛ مجير الدين الحنبلي: الأنس الجليل، ج٢، ص ٥٦١-٥٩٦.

(١٨) علي السيد: القدس، ص ١٥٢.

(١٩) كامل جميل العسلي: وثائق مقدسية، ج١، ص ١٩٦؛ وثيقة وقف السلطان حسن بن محمد بن قلاوون، الوثيقة رقم ٤١ محفظة رقم ٦ والمؤرخة في ١٧ ربيع الأول سنة ٧٦٢هـ/١٣٦١م، دار الوثائق

(٢٠) عبداللطيف إبراهيم «دكتور»: وثيقة وقف السلطان قايتباي - دراسة وتحليل المدرسة بالقدس والجامع بغزة، القاهرة، ١٩٦١م، ص ٤١١-٤١٢؛ كامل جميل العسلي: وثائق مقدسية، ج١، ص ١١٥-١١٦ وما بها من وثائق.

(٢١) انظر الوثيقة رقم ٤١، محفظة رقم ٦، دار الوثائق القومية بالقاهرة.

(٢٢) كامل العسلي: نفسه، ج١، ص ١١٣-١١٧ وثيقة وقف الأمير تنكز.

(٢٣) عبداللطيف إبراهيم: مصدر سابق، ص ٤٣٠-٤٣٢.

(٢٤) كامل العسلي: نفسه، ج١، ص ١١٦-١١٨.

(٢٥) المصدر السابق: نفسه، ج١، ص ١٩٥-٢١٤ وما بها من وثائق عديدة.

(٢٦) المصدر السابق: نفسه، ج١، ص ١١٩-١٢٥.

(٢٧) المصدر السابق: نفسه، ج١، ص ٣٠٨-٣٢٣ وما بها من وثائق.

(٢٨) مجير الدين الحنبلي: الأنس الجليل، ج٢، ص ٦٦٤-٦٠٣.

(٢٩) عبدالحميد زايد «دكتور» القدس الخالدة، طبع دار كتب المصرية، ١٩٧٤م، ص ٢٦٢؛ علي السيد: القدس، ص ١٣٦-١٣٧.

(٣٠) انظر الوثيقة رقم ٤١، محفظة رقم ٦، دار الوثائق القومية، بالقاهرة.

(٣١) انظر: عبداللطيف إبراهيم: دراسات تاريخية وأثرية في وثائق من عصر السلطان الغوري - رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة، ١٩٥٦، تحقيق رقم ٦٤٠، ٦٧٥.

(٣٢) وثيقة وقف السلطان قايتباي، دراسة وتحقيق عبداللطيف إبراهيم، ص ٤٥٩.

(٣٣) وثيقة وقف السلطان حسن نفسها، مصدر سابق.

(٣٤) المصدر السابق نفسه.

(٣٥) القلقشندي «أبو العباس أحمد ت ٨٢١هـ»: صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، القاهرة، ١٩١٩م، ج٤، ص ٥١؛ محمد محمد أمين «دكتور»: الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر، القاهرة، ١٩٨٠م، ص ١٠٨-١٠٩.

(٣٦) كامل العسلي: وثائق مقدسية، ج١، ص ٢٦٠.

(٣٧) المصدر السابق: نفسه، ج١، ص ٣٢٠.

(٣٨) المصدر نفسه، ج١، ص ٢٦٠.

(39) «DONALD LITTLE: OP. CIT., P. 97»

(٤٠) مجير الدين الحنبلي: الأنس الجليل، ج٢، ص ٥٢.

(٤١) محمد عيسى صالحية: من وثائق الحرم القدسي الشريف المملوكية، ص ٨٤-٨٦.

(٤٢) كامل العسلي: وثائق مقدسية، ج١، ص ٢٣٥.

(٤٣) مجير الدين الحنبلي: الأنس الجليل، ج٢، ص ٤٢: كامل جميل العسلي: معاهد العلم في بيت

المقدس، عمان، ١٩٨١م، ص ٣٢٢.

(٤٤) كامل جميل العسلي: معاهد العلم، ص ٢٢٩-٢٣١.

(٤٥) المصدر السابق: نفسه، ص ١٧٦-١٧٩.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٨٢-١٨٦.

(٤٧) كامل العسلي: وثائق مقدسية، ج١، ص ٢١٧-٢١٩.

(48) «Goitein: A Mediterranean Society, London, 1978, vol III, p. 191.»

(49) Francesco Souriano; Treatise on the Holy Land, Trans. From the Italian.
By Fr..

«Treophilus Bellorini, Jerusalem, 1984, p. 205»

(٥٠) كامل العسلي: نفسه، ج١، ص ١٣٥، انظر الوثيقة رقم ٢٨٨ عن دور المغسلة الطبي: علي السيد

علي: المرأة المصرية والشامية في عصر الحروب الصليبية، المجلس الأعلى للثقافة، سنة ٢٠٠٢م، ص ٤٩.

(٥١) محمد عيسى صالحية: من وثائق الحرم القدسي، ص ٨٥: علي السيد علي: المرأة المصرية، ص ٤٩-٥١.

(٥٢) علي السيد علي: المرأة المصرية والشامية، ص ٥١، وما بها من مصادر.

(٥٣) كامل جميل العسلي: وثائق مقدسية، ج٣، عمان، ١٩٨٩م، ص ٤٩-٥١.

(٥٤) المصدر السابق: نفسه، ج٣، ص ٥٣.

(٥٥) مجير الدين الحنبلي: الأنس الجليل، ج٢، ص ٧٦.

(٥٦) المصدر السابق: نفسه، ج٢، ص ٤٨-٤٩.

(57) «Donald Little: Op. Cit pp. 65, 102»

(٥٨) الجامعة الأردنية عمان، جامعة اليرموك اربد: المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام (فلسطين) المجلد الأول، القدس، الطبعة الأولى، عمان، ١٩٨٣م، ص ٢٦ وما بها من مصادر مختلفة.

(٥٩) ابن تغري بردي «جمال الدين يوسف أبوالمحسن ت ٨٧٤هـ: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، طبع دار الكتب المصرية، ١٩٧٢م، ج٥، ص ٤٩٩: كامل العسلي: معاهد العلم، ص ٢٦١-٢٦٣.

(٦٠) كامل العسلي: وثائق مقدسية، ج١، ص ٢٥٢.

(٦١) المصدر السابق: نفسه، ج١، ص ١٥٢.

(62) «Donld Little: Op. Cit. p. 293»

(63) «Ibid: pp. 123, 291»

(٦٤) انظر: كامل العسلي: وثائق مقدسية، ج٢، ص ٣٤، ٦٢، ٧٢.

(٦٥) المصدر السابق: نفسه، ج٢، ص ٣٤.

(٦٦) محمد عيسى صالحية: نفسه، ص ٣٤، ٢٠٩.

(٦٧) المصدر السابق: نفسه، ص ٣٠-٣١.

(٦٨) كامل العسلي: وثائق مقدسية، ج٢، ص ٣٧-٤٤.

(٦٩) المصدر السابق: نفسه، ج٢، ص ٢٠٤: «Little: Op. Cit. p. 293».

(٧٠) كامل العسلي: نفسه، ج٣، ص ٤٤-٤٥.

(٧١) القزويني «زكريا بن محمد بن محمود ت ١٢٨٣م»: آثار البلاد وأخبار العباد، نشر دار صادر، بيروت، ١٩٦٠م، ص ١٥٩-١٦٠: ابن الجوزي «الشيخ أبو الفرج ت ٥٩٧هـ» فضائل القدس، بيروت، ١٩٨٠م، ص ١١٤.

(٧٢) علي السيد: القدس، ص ٩.

(٧٣) نقولا زيادة: رواد الشرق العربي، ص ٤١: علي السيد القدس، ص ٢١٢.

(74) «Graham: With The Russian pilgrims to Jerusalem, London 1927, p. 81»

(75) «The Book of the wanderings., p. 110»

(76) Marie-Joseph De Geramb: A pilgrimage to Palestine, Egypt and Syria, London, 1890, p. 15.»

(77) Pero Tafur: Travels and Adventures (1435-1439), London, 1926, p. 59' Nesett (margaret): Canan Pietro Cosplas Pilgrims to jerusalem, Manchester, 1907, p. 292.»

(78) «Travels, p. 56»

(79) «Treatise on the Holy Land, p. 34»

(80) «Thomas Wright: Early Travels, p. 288»

(81) «Felix Fabri: The Book of the Wanderings, 286»

(82) Ibid: p. 103' Bernard Von Breydenbach and his Journey to the holy Land, London, 1911, p. xv.»

(83) «Foster: The Travels of John sanderson, London, 1933, pp. 109-110

(٨٤) نعيم زكي «دكتور»: طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى، القاهرة، ١٩٧٣م، ص ١٥٢.

(85) «prescott: Once to Sinai, London, 1957, p. 23»

(86) «Von Breydenbach: op. Cit, p. XVI»

(87) «The Travels of Bertrandon, pp. 96-97»

(88) «Murray: Syria and Palestine, London, 1858, vol. I, pp. LXV-IXV»

(89) «Casolas Pilgrims, p. 225»

(٩٠) ابن رشد «محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد ت ٥٩٥هـ»: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤، ص ٣٢٢: السبكي: «تاج الدين عبد الوهاب ت ٧٧١هـ»: معيد النعم ومبيد النقم، دار الكتاب العربي بمصر، ١٩٤٨، ص ٦٢.

(٩١) كامل العسلي: وثائق مقدسية، ج٢، ص ١٠٧-١١٠.

(٩٢) المستشار أحمد خيرت: مركز المرأة في الإسلام، دار المعارف، ١٩٨٣، ص ٩٠: كامل العسلي: وثائق مقدسية، ج٢، ص ١٤٢.

(٩٣) العسلي: نفسه، ج٢، ص ٢٥.

(٩٤) الفيومي «أحمد بن محمد بن علي»: المصباح المنير، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت، ص ٢٨٠.

(٩٥) كامل العسلي: وثائق مقدسية، ج١، ص ٢٢١-٢٢٢.

- (٩٦) ابن رشد: بداية المجتهد، ج٢، ص ٣١٢-٣١٩.
- (٩٧) كامل العسلي: نفسه، ج٢، ص ٨٢-٨٦.
- (٩٨) المصدر السابق: نفسه، ص ٨٢، السطر الرابع من الوثيقة.
- (٩٩) الأسيوطي «شمس الدين محمد بن أحمد المنهاجي»: جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود، القاهرة ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م، ج١، ص ٢٤.
- (١٠٠) كامل العسلي: وثائق مقدسية، ج١، ص ٨٧-٨٨.
- (١٠١) المصدر السابق: نفسه، ج١، ص ٩٢-٩٣.
- (١٠٢) المصدر نفسه، ج٢، ص ١١١.
- (١٠٣) المصدر نفسه، ج٢، ص ٦٢.
- (١٠٤) المصدر نفسه، ج٢، ص ٢٢.
- (١٠٥) محمد عيسى صالحية: من وثائق الحرم القدسي، ص ٥٨-٦١.
- (١٠٦) كامل العسلي: وثائق مقدسية، ج١، ص ٢٤٥-٢٤٦.
- (١٠٧) علي السيد علي: القدس، ص ٢٠٠؛ وما بها من مصادر.
- (108) «Newett: Op, cit. p. 251»
- (١٠٩) نقولا زيادة: نفسه، ص ٢٤٩؛ رشاد الإمام: مدينة القدس في العصر الوسيط، تونس، ١٩٧٦، ص ١٥٠.
- (١١٠) مجير الدين الحنبلي: الأنس الجليل، ج٢، ص ٤٠٣؛ نعيم زكي: طرق التجارة، ص ٢٨٣-٢٩٤.
- (١١١) ابن رشد بداية المجتهد، ج٢، ص ٢٣٦-٢٤٠.
- (١١٢) كامل العسلي: وثائق مقدسية، ج١، ص ٢٥٨.
- (١١٣) المصدر نفسه، ج٢، ص ٩٥.
- (١١٤) المصدر السابق: نفسه، ج١، ص ٢٥٩.
- (١١٥) كامل العسلي: وثائق مقدسية، ج٢، ص ٩٩.
- (١١٦) المصدر السابق: نفسه، ج١، ص ٢٦٥-٢٦٦.
- (١١٧) محمد عيسى صالحية: من وثائق الحرم، ص ٧٧-٨٠.

